

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تحت عنوان :

دور التدقيق المحاسبي في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية

دراسة حالة المؤسسة صناعة الخزف CERAMIS

تحت إشراف الأستاذ:

د. دواح بلقاسم

مقدمة من طرف الطالب :

مخنفر نصرالدين

أعضاء لجنة المناقشة

الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب	الصفة
جامعة عبد الحميد بن باديس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. العيد محمد	رئيساً
جامعة عبد الحميد بن باديس	أستاذ محاضر (أ)	د. دواح بلقاسم	مقرراً
جامعة عبد الحميد بن باديس	أستاذ محاضر (أ)	د. شاعة عبد القادر	مناقشاً
جامعة عبد الحميد بن باديس	DOCENT	د. بوشرف جيلالي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017/ 2018

# الإهداء

أهدي بحثي هذا إلى من أوصى بهم الرحمن إلى من تاهت الكلمات والجروف  
في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، والتي كانت سندا في حياتي  
وخمرتني بعطفها إلى منبع الجنان.  
أمي الغالية أطال الله في عمرها.  
إلى من رباني على مكارم الأخلاق أبي العزيز أطال الله  
عمره وحفظه من كل سوء.  
إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلو أتصور الدنيا  
بعيدا عنهم.  
إلى إخوتي: عدة الحاج ، محمد ، دون أن أنسى أخواتي.  
إلى الكتكوت الصغير: ياسين.  
إلى كل العائلة والأحباب.  
إلى كل زملاء والأصدقاء الدراسة: عبد الباسط ، أمين ، محمد ، سيد أحمد ، ندير ، بلال،  
وكل دفعة ماستر تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير  
إلى الذين ساعدوني في مشواري الدراسي  
إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

# شكر و تقدير

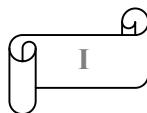
بداية نحمد الله عز وجل الذي منحنا القوة والصبر و وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ولا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمساة الأخيرة لهذا العمل، إلا أن نتقدم بشكر  
وتقدير وعرفان إلى الدكتور " دواج بلقاسم "  
الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه القيمة التي قدمها لنا و التي أفادتنا كثيرا في  
بحثنا هذا.

كما نتقدم بالجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى كل أستاذتنا في كلية العلوم  
الاقتصادية و علوم تجارية و العلوم التسيير.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال شركة الخزف " سيراميس " بسوافلية، الذين  
قدموا لنا يد العون والشكر الخاص إلى " جلطي العربي " الذي لم يبخل علينا بمعلوماته  
و نصائحه القيمة التي أفادتنا كثيرا خلال فترة التدرّس.

إلى كافة زملائنا وأصدقائنا « دفعة 2018 » تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير.  
إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد و لو بكلمة الطيبة في إنجاز هذا العمل.





# جدول المحتويات

رقم الصفحة	جدول المحتويات
I	شكر وتقدير
II	إهداء
III	قائمة الجداول والأشكال والمختصرات
4-1	المقدمة العامة
5	الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي
6	تمهيد
7	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي
7	المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي
9	المطلب الثاني: مفهوم التدقيق المحاسبي وأنواعه
11-9	الفرع الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي
14-12	الفرع الثاني: أنواع التدقيق المحاسبي
14	المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق المحاسبي
15-14	الفرع الأول: أهداف التدقيق المحاسبي
17-15	الفرع الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي
18	المبحث الثاني: فروض ومعايير التدقيق والتزامات المدقق
18	المطلب الأول: فروض التدقيق
20	المطلب الثاني: معايير التدقيق المتعارف عليها
25	المطلب الثالث: حقوق وواجبات المدقق
25	الفرع الأول: حقوق المدقق
26	الفرع الثاني: واجبات المدقق
26	المبحث الثالث: مسارات تنفيذ عملية التدقيق
26	المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق
28-27	الفرع الأول: الخطوات التمهيديّة
28	الفرع الثاني: مخطط التدقيق
29	الفرع الثالث: الإشراف على مهمة التدقيق
29	الفرع الرابع: وثائق العمل
30	المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

31	المطلب الثالث: تقرير مدقق الحسابات
34	خلاصة الفصل
35	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية
36	تمهيد
37	المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية
37	المطلب الأول: نشأة المحاسبة الإبداعية
38	المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الإبداعية
40	المطلب الثالث: مجال استخدام المحاسبة الإبداعية و أساليبها
41-40	الفرع الأول: مجالات استخدام المحاسبة الإبداعية
45-42	الفرع الثاني: الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية
46	المبحث الثاني: ممارسات المحاسبة الإبداعية
46	المطلب الأول: الأبعاد الأخلاقية لممارسة المحاسبة الإبداعية
47	المطلب الثاني: دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية
47	المطلب الثالث: الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف المحاسبة الإبداعية والحد منها
49	المبحث الثالث: مساهمة التدقيق المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية
49	المطلب الأول: أثر المحاسبة الإبداعية على وظيفة التدقيق
50	المطلب الثاني: دور التدقيق المحاسبي في مواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها على القوائم المالية
57-54	المطلب الثالث: دور المدقق المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية
58	خلاصة الفصل
59	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة صناعة الخزف CERAMIS
60	تمهيد
61	المبحث الأول : تقديم مؤسسة "صناعة الخزف " CERAMIS ونشاطها
61	المطلب الأول : تعريف بالمؤسسة "صناعة الخزف " CERAMIS
62	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف CERAMIS
65	المطلب الثالث: وظائف مؤسسة الخزف CERAMIS
66	المبحث الثاني: وضعية التدقيق المحاسبي في المؤسسة
66	المطلب الأول: التعريف بأداة الدراسة
68	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محل الدراسة

70	المطلب الثالث: عرض تقييمي للتدقيق الداخلي للمؤسسة
72-70	الفرع الأول: تقييم التدقيق الداخلي للمؤسسة
72	الفرع الثاني: المهام الأساسية للتدقيق المحاسبي في المؤسسة
72	المبحث الثالث: تسوية وتصحيح الأخطاء المحاسبية من طرف المدقق المحاسبي
73	المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية
73	المطلب الثاني : التسويات الجرد للمدقق المحاسبي
75-73	الفرع الأول: الجرد
75	الفرع الثاني: التسوية
76	الفرع الثالث: نقل الحسابات و الأرصدة المتحصل عليها إلى ميزان المراجعة
77	خلاصة الفصل
81-79	الخاتمة العامة
86-83	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

والمختصرات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
67	الأطراف المعنية المقابلة	(01)
67	كيفية سير المقابلة	(02)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	ملخص لتعريف التدقيق	(01)
24	ملخص لمعايير التدقيق	(02)
31	أنواع تقارير التدقيق	(03)
64	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الخزف (CERAMIS)	(04)

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح باللغة اللاتينية	المعنى المصطلح باللغة العربية
GAAP	Generally accepted accounting principles	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
IFAC	International Federation of Accountants committee	الاتحاد الدولي للمحاسبين

# المقدمة العامة

عملية تدقيق الحسابات ليست وليدة اليوم، عرفها الإنسان بشكل بدائي منذ بدأ الفرد مزاوله نشاطه لإشباع حاجاته وحاجات غيره، فلهذا تشهد المؤسسات الاقتصادية تطورات مستمرة من يوم لأخر، تشمل عادة توسع في أنشطتها وتعددتها وكبرها في حجمها، لكنها تواجه بالمقابل العديد من القيود الداخلية والخارجية تعجزها في غالب الأحيان عن المتابعة الجيدة لأداء المهام والأنشطة على أكمل وجه.

وبظهور الثورة الصناعية ظهرت الحاجة إلى تكوين الشركات الكبرى الصناعية، وازداد الاهتمام بأنظمة المحاسبة وتدقيق الحسابات معا باعتبار أن نشأت مهنة تدقيق الحسابات وتطورها قد ارتبطت بنشأة المحاسبة وتطورها، حيث تبدأ عملية تدقيق الحسابات بعد أن تتم عملية المحاسبة، ومع انتشار الشركات وتنوع أعمالها وتعقد وتشابك عملياتها وتوسعها، وما تميزت به الشركات بانفصال الملكية عن الإدارة والمسؤولية المحدودة للمساهمين، برزت الحاجة إلى الاستعانة بإدارة مهنية لها من الكفاءة ما يمكنها من فحص أعمال الشركات وبث الطمأنينة في نفوس المساهمين، وقد رُؤى أن تكون هذه الأداة ممثلة في عدد من المحاسبين المدربين والمؤهلين علميا وعمليا، أطلق عليهم اسم مراقبو الحسابات أو مدققوا الحسابات.

فظهرت عملية تدقيق الحسابات التي يقوم بها شخص محترف محايد ومستقل وخارجي دليل يطمئن أصحاب الأموال عن نتيجة ما استثمروه، فإذا كان هدف المدقق الخارجي هو إعطاء رأي محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات عن مدى شرعية وصدق الحسابات الذي يكسب المعلومات المحاسبية القوة القانونية، فالمجالات المتعددة والمتشعبة أفرزت تعدد في أنواع وأهداف عملية تدقيق الحسابات لتصل إلى مجال الحسابات الختامية وعناصر المركز المالي من أصول وخصوم التي تدرس مختلف الأنشطة والوظائف في المؤسسة والتي تهدف إلى تحديد الانحرافات وأسبابها والعمل على رفع مستوى الأداء والكفاية الاقتصادية.

ومن الملفت للنظر وفي الآونة الأخيرة ظهور فن جديد للتلاعب اتفق على تسميته بالمحاسبة الإبداعية، وذلك باستغلال المتلاعب للثغرات وتعدد البدائل ونقاط الضعف في السياسات المحاسبية المختلفة في سبيل إظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية، وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة كالإدارة، وقد تم تعريف المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) على أنها عملية التلاعب في القيم المالية، متضمنة الخيار النفعي في تطبيق المبادئ المحاسبية، والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة تجاه إدارة المكاسب أو تلطيف صورة الدخل.

وبما أن الإفصاح في البيانات المالية يؤثر كثيرا في أصحاب المصالح بشكل عام، وفي المستثمرين بشكل خاص، فإن ظهور هذا النوع من التلاعب يسهم في اتخاذ قرارات خاطئة تؤثر سلباً على أصحاب

المصالح وقراراتهم، ومن أبرز الأمثلة في استخدام المحاسبة الإبداعية، ما حدث مؤخراً من انهيار تام لشركة إنرون Enron والتي كان مدقق حساباتها شركة تدقيق العالمية آرثر إندرسون ( Arthur Andersen)، والتي تعتبر من أكبر شركات التدقيق في العالم حيث حجم أتعابها السنوية تقدر بأكثر من ستة عشر مليار دولار أمريكي، ومن أبرز عمليات التلاعب في استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية هو قيام مسؤولي الشركة بتضخيم أرباحها وإخفاء ديونها، بهدف حصولهم على أرباح استثنائية.

و بناء على ما سبق سوف نتطرق في بحثنا هذا لموضوع دور التدقيق المحاسبي في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية.

لمعالجة هذا الموضوع ولإعطاء صورة واضحة عنه وضعنا التساؤل الجوهري كالتالي:

الإشكالية:

❖ ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية؟

ولتوضيح أكثر هذا يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتدقيق المحاسبي؟ فيما تتمثل أهميته وما هي معاييرها؟
- ما مفهوم المحاسبة الإبداعية؟ ونشأتها؟
- كيف يساهم التدقيق المحاسبي في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية؟
- ما الذي يعتمد عليه المدقق أثناء أدائه لمهمته؟

الفرضيات:

وللإجابة مؤقتاً على الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- حق إطلاع المدقق على السجلات والدفاتر والمستندات وكل ما يخص مهنة للوصول لنقطة إبداء رأيه المحايد في التقرير.
- المحاسبة الإبداعية هي ممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرص التلاعب والغش مما نتج عنها بيانات مالية غير صحيحة أما نشأتها كانت عند فشل الشركات في تحقيق الأهداف المنتظرة والمتوقعة من قبل المستثمرين ومحليين ماليين.

- التدقيق المحاسبي يرفع الأداء من خلال كشف عمليات الغش، تخفيض مستويات الغش والتلاعب بالحسابات.
- يعتمد المدقق في أداء مهمته على وسائل معينة تساعده في الوصول إلى الهدف الرئيسي المتمثل في إعداد تقرير نهائي يتضمن رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية والوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

### أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في دور التدقيق المحاسبي في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية وفق مفاهيم عديدة، وأهمية التدقيق باعتباره الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة ودقة المعلومات المحاسبية، وكذلك أهمية خاصة من أجل سلامة مركزها المالي وكذلك معالجة ظاهرة التلاعب بالأرقام المحاسبية وذلك عن طريق تظليل المستفيدين من القوائم المالية بالاستخدام أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية.

### أهداف الدراسة:

- محاولة تشخيص الواقع النظري والعملي للتدقيق المحاسبي.
- زيادة كفاءتنا البحثية وإثراء معارفنا في موضوع يقع في مجال تخصصنا وضمن اهتماماتنا.
- محاولة تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي وذلك من خلال اكتشاف التلاعب والاختلاسات.
- تسليط الضوء مفهوم ودوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية.

### دوافع اختيار البحث:

من دوافع اختيار موضوع البحث نذكر:

- الميول الشخصي لمواضيع التدقيق.
- علاقة الموضوع بالتخصص.
- المساهمة في تطوير البحوث العلمية وإثراء المكتبات بالمعارف الجديدة.

### منهج الدراسة:

المنهج الذي تم إتباعه من أجل دراسة هذا الموضوع هو منهج وصفي ومنهج تحليلي، يقوم على الجمع بين الدراسة النظرية والميدانية، وقد تطلبت منا دراسة هذا الموضوع تقسيمه إلى ثلاث فصول يتناول الفصلين الأولين الجانب النظري لعملية التدقيق المحاسبي و المحاسبة الإبداعية، بينما يتناول الفصل الثالث الجانب التطبيقي (دراسة حالة مؤسسة صناعة الخزف **ceramais** بالسوافلية).

### صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتني في إنجاز هذا البحث هي:

- قلة المراجع في المكتبة بما يتعلق بموضوع المحاسبة الإبداعية.
- سرية الوثائق في مؤسسة التربص.
- صعوبة التحصل على المعلومات في المؤسسة واستحالة الاطلاع عليها.

### هيكل البحث:

شملت مذكرتنا ثلاث فصول عالجتنا في كل منها:

الفصل الأول ويتضمن الإطار النظري للتدقيق المحاسبي وانقسم بدوره إلى المبحث الأول فكان عبارة عن مدخل مفاهيمي إلى التدقيق المحاسبي، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى فروض ومعايير التدقيق والتزامات المدقق، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى مسار تنفيذ عملية التدقيق.

الفصل الثاني ويتضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية وانقسم بدوره إلى المبحث الأول وتضمن ماهية المحاسبة الإبداعية، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتمثل المبحث الثالث في مساهمة التدقيق المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الفصل الثالث كان عبارة دراسة تطبيقية للتدقيق المحاسبي لمؤسسة صناعة الخزف (**CERAMIS**) وانقسم بدوره إلى المبحث الأول فكان عبارة عن تقديم مكان التربص، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى واقع التدقيق المحاسبي، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى تسوية وتصحيح الأخطاء المحاسبية من طرف المدقق المحاسبي.

الفصل الأول: الإطار النظري  
للتدقيق المحاسبي

تمهيد:

إن زيادة حجم الأعمال في المؤسسات وتعدد أوجه نشاطها أدى إلى الاهتمام بمهنة التدقيق التي أخذت حيزاً كبيراً في وقتنا هذا، فالهدف من التدقيق هو التحقق من مدى صلاحية وصحة البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

حيث يبدأ عمل المدقق عندما ينتهي عمل المحاسب، فبعد انتهاء المحاسب من تجميع وتبويب وتسجيل المعلومات المتعلقة الناتجة عن نشاط المؤسسة، يأتي دور المدقق في الحكم على مدى سلامة هذه العلميات وخلوها من الأخطاء وربما التلاعبات.

لدراسة أكثر تفصيلاً، وانطلاقاً مما سبق، سأحاول في هذا الفصل التطرق للإطار النظري لمهنة التدقيق، وقسمناه في سبيل ذلك إلى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي.
- ✓ المبحث الثاني: فروض ومعايير التدقيق والتزامات المدقق.
- ✓ المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق.

## المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي

تعتبر مهنة التدقيق بمثابة المرحلة النهائية في مجال الدراسات المحاسبية، فمن يزاول مهنة التدقيق يجب أن يكون ملماً بالمبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية بطريقة سليمة ومتجانسة من فترة مالية لأخرى والغرض من قيام بالتدقيق هو إعداد تقرير يتضمن رأي فني محايد في القوائم المالية كوحدة واحدة، يوضع تحت تصرف مستخدمي هذه القوائم.

كتحليل لما سبق سأتطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي للتدقيق، وكذلك مفهومه وأنواعه، ومن ثم التطرق إلى أهدافه وأهميته.

## المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

لقد ظهر التدقيق منذ القديم وتطور مفهومه مع تطور النشاط الاقتصادي وتعهده، حيث كان الإنسان يزاول ويدير نشاطه الاقتصادي والتجاري بنفسه، وبكبر حجم أعماله لجأ إلى تفويض إدارتها إلى أشخاص آخرين بما فيها تسجيل العمليات المالية، وبذلك ظهرت الحاجة إلى الرقابة من أوكلت لهم إدارة نشاطاته.<sup>1</sup>

ومنه نشأت مهنة التدقيق من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة.<sup>2</sup>

وقد عرف تطور مهنة التدقيق عدة مراحل نلخصها كالآتي:

## ❖ المرحلة الأولى: الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500 م

كان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة في الدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وكذا نجد كلمة تدقيق " Auditing " مشتقة من الكلمة اللاتينية " Audire " ، ومعناها يستمع.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص.8.

<sup>2</sup> خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات ( الناحية النظرية والعملية )، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 14-18.

<sup>3</sup> خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص.3.

إلا أن مهنة التدقيق في تلك الحقبة كانت تقتصر على الحكام والمشروعات العائلية والتي كانت خاصة بجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها هو الوصول إلى الدقة لمنع أي تلاعب أو غش للدفاتر.<sup>1</sup>

#### ❖ المرحلة الثانية: الفترة ما بين 1500 م و1850 م

لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة، إذا اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير في الدفاتر المحاسبية.<sup>2</sup>

حيث في هذه المرحلة اتسع نطاق التدقيق ليشمل النشاط الصناعي وذلك بظهور الثورة الصناعية، حيث زادت أهمية اكتشاف التلاعب والاختلاس بسبب فصل ملكية رأس المال عن الإدارة، وقد ظهرت في هذه المرحلة اتجاهات جديدة في التدقيق وهي الاعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منظم بغرض دقة التقرير، كما نشير إلى القبول العام لاستعراض مستقل للحسابات سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة.<sup>3</sup>

#### ❖ المرحلة الثالثة: الفترة ما بين 1850 م و1905 م

بعد ظهور الثورة الصناعية، حصل تغيير شامل للمجتمع وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تكوين وحدات اقتصادية، ومن هنا بدأ اهتمام المحاسبة بتسجيل عمليات الوحدة الاقتصادية وليس الاهتمام بتسجيل عمليات صاحب الوحدة.<sup>4</sup>

أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت كالآتي:<sup>5</sup>

- اكتشاف الغش والخطأ.
- اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية.
- اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

<sup>1</sup> اشتيوى إدريس عبد السلام، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص14.

<sup>2</sup> محمد أمين مازون، التدقيق من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص3.

<sup>3</sup> عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص6.

<sup>4</sup> زكريا محمد الصادق إسماعيل، مراجع الحسابات، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1982، ص9.

<sup>5</sup> اشتيوى إدريس عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص16.

## ❖ المرحلة الرابعة: الفترة ما بين 1905 م إلى يومنا هذا

أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى وكذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلي بدرجة أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي، أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ، فاكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة، بل أن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحاييد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: مفهوم التدقيق المحاسبي وأنواعه

## الفرع الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي

تم تعريف عملية تدقيق الحسابات من قبل العديد من رواد الفكر المحاسبي والمجالس المهنية، إلا أنها تصب في نفس الهدف، ومن أهم تلك التعاريف التي أعطيت للتدقيق المحاسبي نذكر ما يلي:

- عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة للتدقيق على أنه " عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق".<sup>2</sup>
- عرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه " عبارة عن مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من التقنيات المعلومات والتقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظم والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".<sup>3</sup>
- كما عرف "Belaiboud" التدقيق على أنه " الرقابة التي يمارسها الشخص المهني المؤهل قانونيا وحسب الأصول المهنية بغية التأكد والمصادقة على صدق وعدالة القوائم المالية السنوية للمؤسسة والمتمثلة في الميزانية، وحساب نتائج، وجدول التدفقات النقدية".<sup>4</sup>
- كما يعرف "Collins et Valin" التدقيق على أنه " اختبار تقني صارم وبأسلوب بناء يتم من طرف شخص مهني مؤهل ومستقل بهدف إعطاء رأي مبرر حول نوعية ومصداقية المعلومات

<sup>1</sup> هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق المحاسبي من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص19.

<sup>2</sup> مجيد حاسم الشرع، المراجعة المسؤولة الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص108.

<sup>3</sup> محمد طواهر التوهامي ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، دايون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص9.

<sup>4</sup> Mokhtar Belaiboud, Pratique de l'Audit: Apports de l'entreprise, Guide synthétique, organisation de la fonction, Presentation des normes IAS/ IFRS, Berti Editions, Alger, 2005, p4.

المالية المقدمة من طرف المؤسسة ومدى الوفاء بالالتزامات في كل الظروف واحترام القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها.<sup>1</sup>

ومن خلال التعاريف المختلفة للتدقيق، يمكن ملاحظة أنه يشمل النقاط الرئيسية التالية:<sup>2</sup>

1- التدقيق عملية منظمة: ينفذ التدقيق في عدة مراحل متتابعة بشكل منطقي من خلال وضع برنامج تدقيق يحدد الخطوات التي يتبعها المدقق لتنفيذ مهمته.

2- الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي: ويعتبر ذلك جوهر عملية التدقيق، وفي سبيل القيام بذلك يتعين على المدقق الاحتفاظ باتجاه ذهني موضوعي غير متحيز.

3- معايير متعارف عليها: هي مجموعة القواعد الموضوعية التي يستخدمها المدقق كأداة للتقييم وإصدار الحكم الشخصي مثل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

4- إيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية: ضرورة إعداد المدقق بعد الانتهاء من مهمته لتقرير مكتوب يتضمن نتائج فحصه وتبليغ ما فيه للأطراف المعنية بالتدقيق.

كما نلاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على ثلاث نقاط أساسية هي:<sup>3</sup>

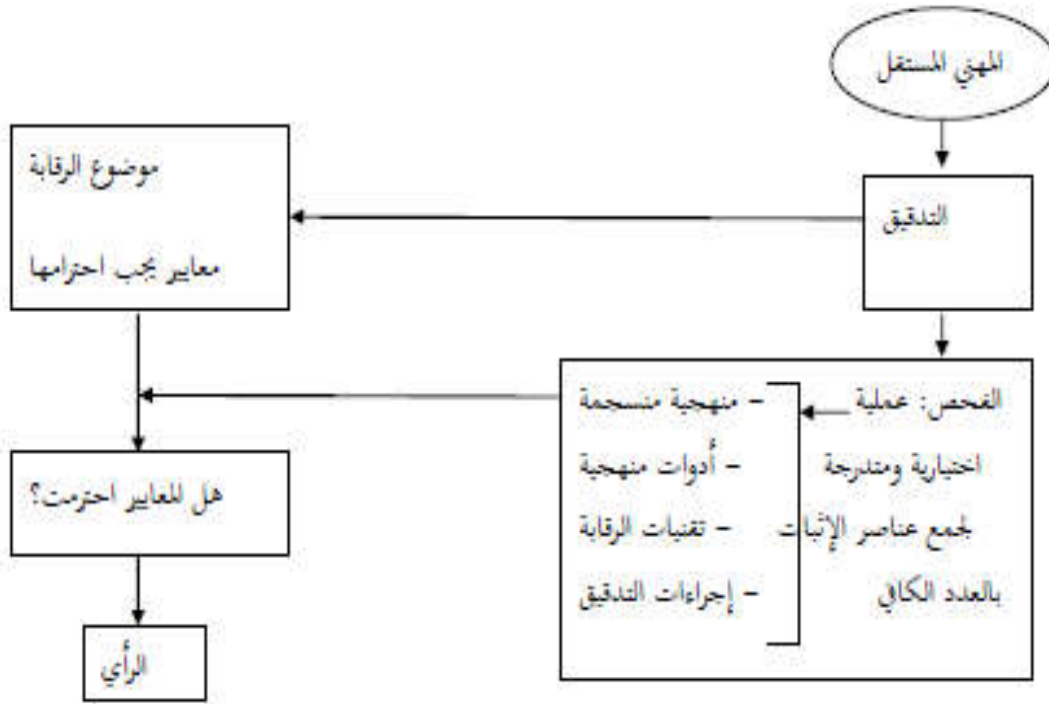
- الفحص: يقصد به فحص البيانات والسجلات، للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها، وتبويبها، أي فحص القياس الكمي أو النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.
- التحقيق: يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضع الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.
- التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية، سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرته.

<sup>1</sup> Lionel collins, Gérard valin, *Audit et contrôle interne: Aspects financiers, opérationnelles et stratégiques*, Edition Dalloz, paris, p21.

<sup>2</sup> ميلود فاطمة، التدقيق المحاسبي والمالي في المؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2012، ص 06.

<sup>3</sup> مسعود صديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، كلية الحق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2000، ص 65.

الشكل رقم (1): ملخص لتعريف التدقيق



المصدر: شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص 12.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هو إبداء الرأي، وأن هذا الأخير ينصب موضوعه حول مدى احترام المؤسسة محل التدقيق للمعايير المعتمدة في إعداد القوائم المالية وهي المرجع المحاسبي المطبق والمعتمد في الشركة من خلال احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب من المدقق القيام بفحص للسجلات والدفاتر يتخلله جمع لأدلة الإثبات الكافية والملائمة، ومتبعاً في ذلك منهجية مدروسة وملائمة لتحقيق الهدف من التدقيق، ويستخدم أثناء عمله الميداني العديد من الأدوات والتقنيات والإجراءات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012، ص 12.

## الفرع الثاني: أنواع التدقيق المحاسبي

تختلف أنواع التدقيق باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى عملية التدقيق، يمكن تلخيص هذه الأنواع حسب التبويات المختلفة التي أعطيت له فيما يلي:

## 1- من حيث القائم بعملية التدقيق:

يمكن تقسيم التدقيق من حيث القائم بعملية التدقيق إلى نوعين أساسيين، هما:<sup>1</sup>

أ) **التدقيق الداخلي:** التدقيق الداخلي أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق التدقيق في العمليات الحسابية والمالية ومن هنا يمكننا القول بأن التدقيق الداخلي تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدّ الإدارة باستمرار بالمعلومات.

ب) **التدقيق الخارجي:** التدقيق الخارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة حيث يكون مستقلا عن إدارة المؤسسة، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة خلال فترة معينة.

ويفرق في الواقع بين ثلاثة أنواع من التدقيق الخارجي وهي:<sup>2</sup>

\* **التدقيق القانوني (Audit légal):** وهي التي يفرضها القانون، وتعرف أيضا بمحافظ الحسابات على بعض الأنواع من الشركات والهيئات، وتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية وإعطائها الصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

\* **التدقيق التعاقدية (Audit contractuel):** يقوم شخص محترف خارجي ومستقل بطلب من إدارة المؤسسة أو أحد الأطراف المتعاملة معها، ويمكن تجديدها سنويا، ويكون هذا النوع اختياريا وفقا لعقد يبرم بين المدقق وزبونه، ويقوم المدقق بمهمته في هذه الحالة حسب الهدف والنطاق والمدة المحددين في الاتفاق المبرم بين الطرفين يقوم شخص محترف خارجي بطلب من المحكمة.

\* **الخبرة القضائية (Expertise judiciaire):** يقوم شخص محترف خارجي بطلب من المحكمة، وذلك للاستعانة بتقريره في حل نزاع بين مؤسسة معينة وطرف آخر متعامل معها.

<sup>1</sup> صالح مرصاد وآخرون، المراجعة الداخلية والتدقيق في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2013، ص 7.

<sup>2</sup> محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 27.

## 2- من حيث الإلزام:

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:<sup>1</sup>

(أ) التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به (قانون الشركات، قوانين الضرائب، قانون الاستثمار)، حيث يتم تعيين مدقق خارجي من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه، لفحص حساباتها واعتماد قوائمها المالية الختامية.

(ب) التدقيق الاختياري: الأصل في التدقيق أن يكون اختياري، ويرجع أمر تقرير القيام به إلى أصحاب المؤسسة وإلى غيرهم من أصحاب المصالح، لذلك فإن هذا التدقيق يناسب شركات الأشخاص والمؤسسات الفردية لأنها تفيد في الثقة والاطمئنان إلى الحسابات المعتمدة من مدقق عند تحديد أنصبة الشركاء عند الانضمام أو الانفصال، وكذلك اطمئنان البنوك إلى التقارير المالية المعتمدة من المدقق عند طلب قروض.

## 3- من حيث نطاق عملية التدقيق:

ينقسم التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق إلى نوعين:<sup>2</sup>

(أ) التدقيق الكامل: هو الذي يخول للمدقق إطاراً غير محدد للعمل الذي يؤديه ولكن يخضع ذلك لمعايير أو مستويات التدقيق المتعارف عليها، ويتعين على كل مدقق في نهاية الأمر إبداء رأيه الفني عن مدى سلامة القوائم المالية الختامية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباره.

(ب) التدقيق الجزئي: وهو التدقيق الذي يتضمن وضع بعض القيود على نطاق أو مجال التدقيق، بحيث يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات دون غيرها وتحدد الجهة التي تعين المدقق تلك العمليات على سبيل الحصر، ويتعين على المدقق في هذه الحالة أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات، ويتعين وجود اتفاق أو عقد كتابي يبين حدود ونطاق التدقيق والهدف المراد تحقيقه.

<sup>1</sup> أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 19.

<sup>2</sup> خالد راغب الخطيب وآخرون، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 19.

## 4- من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات:

يمكن تقسيم التدقيق من زاوية مدى الفحص الذي يقوم به المدقق إلى نوعين:<sup>1</sup>

(أ) التدقيق الشامل: يعني التدقيق الشامل أن يقوم المدقق بتدقيق جميع القيود، الدفاتر، السجلات، الحسابات والمستندات، أي أن يقوم بتدقيق جميع المفردات محلّ الفحص، من الملاحظ أن هذا التدقيق يصلح للمؤسسة صغيرة الحجم، حيث إنه في حالة المؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذا التدقيق إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المدقق الخارجي على مراعاتها باستمرار.

(ب) التدقيق الاختباري: ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى، ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.

## 5- من حيث توقيت عملية التدقيق:

ينقسم التدقيق من حيث توقيت عملية التدقيق إلى نوعين:<sup>2</sup>

(أ) التدقيق النهائي: يتم التدقيق النهائي بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

(ب) التدقيق المستمر: يعني أن عملية الفحص والإجراءات الاختيارية تتمّ على مدار السنة المالية للمؤسسة، وبطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية. فالتدقيق المستمر يعمل على معالجة العيوب والانتقادات التي وجهت إلى التدقيق النهائي، وهذا النوع من التدقيق يعد مناسباً لشركات الأموال وغيرها من المؤسسات التي تقوم بعمل ضخم.

<sup>1</sup> صالح مرصاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 27.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق المحاسبي

الفرع الأول: أهداف التدقيق المحاسبي

يمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين، التقليدية، والحديثة والمتطورة:<sup>1</sup>

1- أهداف التقليدية:

1-1- أهداف رئيسية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر، ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

2-1- أهداف فرعية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش، بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.
- طمأننة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- تقدير التقارير المختلفة وملء الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

2- أهداف الحديثة أو المتطورة:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

<sup>1</sup> خالد راغب الخطيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

## الفرع الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافاً داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:

1- الملاك والمساهمون: يعتبر المساهمون المستخدم الأول للقوائم المالية ولتقرير المدقق باعتبارهم الملاك الذين يعينون المدقق لمساعدتهم في الرقابة على إدارة الشركة كوكيل عنهم، ويحتاج المساهمون إلى المعلومات التي تمدهم بها القوائم المالية لاتخاذ القرارات، ومن أهم هذه المعلومات: عائد السهم، الأداء المالي للشركة ومن ثم القيمة السوقية للشركة في البورصة.<sup>1</sup>

ومنه يهتم المساهمون بالتدقيق للتأكد من:<sup>2</sup>

- قدرة المسؤولين على التسيير الناجح.

- الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة.

- الكشف عن الأخطاء والغش ومنع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.

2- إدارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم اعتمادها من قبل المدقق المحايد والمستقل، إذ يمثل تقريره أداة لإضفاء الصدق على إفصاح الإدارة للملاك أو المساهمين، فهو ذو تأثير ملموس في إثبات أن الإدارة قد قامت بدورها في إدارة أموال الملاك بكفاءة.<sup>3</sup>

3- المؤسسات التمويلية والاستثمارية: تعتبر البنوك والمؤسسات الاستثمارية، مثل صناديق وشركات الاستثمار في الأوراق المالية، الممول الأول للاقتصاد، ولذلك فهي تعتمد على المعلومات التي توفرها القوائم المالية للشركات المقترضة أو المستثمرين في أوراقها المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان وتشكيل محافظ الاستثمار في الأوراق المالية، وتعتمد هذه المؤسسات على تقرير المدقق في تحديد مدى إمكانية الاعتماد والوثوق في المعلومات التي توفرها القوائم المالية، وتختلف درجة الوثوق في هذه المعلومات باختلاف اسم وسمعة مدقق الحسابات المهنية وحجم مكتبه.

<sup>1</sup> عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال: المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 22.

<sup>2</sup> عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2007، ص 8.

<sup>3</sup> يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص

4- اتحادات ونقابات العمال: تلعب اتحادات ونقابات العمال دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال في ظل اقتصاد السوق، وذلك من خلال آلية التفاوض مع إدارة المؤسسة أو الجهات الحكومية بشأن عوائد العمل من أجور وحوافز ومزايا مادية واجتماعية، وعادة ما يكون لدى اتحادات ونقابات العمال مستشارا ماليا يساعد إدارتها في إتمام عملية التفاوض بنجاح، ومن أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستشار المالي في دوره هذا، تلك الخاصة بقدرة المؤسسة على الدفع والتي ترتبط بدورها بالمركز المالي للمؤسسة، مؤشرات الربحية والسيولة، حصة المؤسسة من السوق والعوائد الحالية للعمل والمتوقعة في المستقبل، وتمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي لمثل هذه المعلومات، لذلك فإن تقرير المدقق يدعم مدى اعتماد اتحادات ونقابات العمال عليها وثقتهم فيها.

5- الزبائن: اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

6- الدائنون والموردون: إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعلومات والتي تتم بين المؤسسة ومتعاملها ودائنها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المدقق في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والريح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، وبالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية ولتحديد اتجاهها.<sup>1</sup>

7- الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها الشركات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون معلومات موثوق فيها ومعتمدة من طرف جهات محايدة تقوم بفحصها فحصا دقيقا وإبداء الرأي الفني المحايد فيها.<sup>2</sup>

8- هيئة السوق المال: تعتبر هيئة سوق المال بالنسبة للعديد من الدول مستخدما هاما لتقرير المدقق لما لها من دور إشرافي ورقابي على سوق الأوراق المالية، وبحكم القانون، فإن الشركات المقيدة في البورصة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ملزمة بتقديم صورة من أوراقها المالية وتقرير مدقق الحسابات عليها للهيئة العامة لسوق المال، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا شبه تشريعي فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لهذه الشركات وتعيين مدقق الحسابات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عزوز ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 8.

<sup>2</sup> يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 9.

<sup>3</sup> عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

## المبحث الثاني: فروض ومعايير التدقيق والتزامات المدقق

تقوم عملية التدقيق على مجموعة من الفروض تبني على قوامها الأفكار التي تسبق عملية التحليل، بالإضافة إلى مجموعة من المعايير التي تعتبر الوسيلة للحكم على مستوى الأداء المهني للمدقق. وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى فروض تدقيق، ومعايير التدقيق، والتزامات المدقق.

## المطلب الأول: فروض التدقيق

تمثل الفروض نقطة البداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام لنظرية، وهو نفس الشيء بالنسبة لفروض التدقيق.

ويعرف فرض التدقيق كما يلي " يعبر الفرض عن فكرة موضوعية متعارف عليها بين المهتمين بالتدقيق تجمع بين أكثر من مفهوم رقابي واحد، وتعتبر الأساس الذي يستفيد منه أو تبني عليه المبادئ العلمية للتدقيق."<sup>1</sup>

وتتمثل أهم فروض التدقيق فيما يلي:<sup>2</sup>

## 1- قابلية البيانات للفحص:

يتمحور التدقيق على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المعتمد، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم المعلومات المحاسبية من جهة، ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، وتمثل هذه المعايير فيما يلي:

\* الملائمة: يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين، وارتباطه بالأحداث التي تعبر عنها.

\* القابلية للفحص: معنى ذلك أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها، فإنهما لا بد أن يصلوا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.

\* البعد عن التحيز: بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.

\* القابلية للقياس الكمي: هي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية.

<sup>1</sup> محمود السيد الناغي، المعايير الدولية للمراجعة: تحليل وإطار للتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2000، ص 26.

<sup>2</sup> عبد الفتاح الصحن، مرجع سبق ذكره، ص 26.

## 2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المدقق والإدارة:

يقوم هذا الفرض على تبادل المنافع بين الإدارة والمدقق، حيث أن الإدارة تقدم معلومات واقعية للمدقق الذي يبدي على أساسها رأيه الفني المحايد، وفي نفس الوقت يقوم المدقق بتزويد الإدارة بمعلومات صالحة لاتخاذ قرارات سليمة.

## 3- خلو المعلومات التي تقدم للفحص من أي أخطاء تواطئية:

يثير هذا الفرض مسؤولية المدقق في اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية الكافية، وعدم مسؤوليته على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير التدقيق المتعارف عليها.

## 4- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يسمح بالتقليل من الأخطاء والتلاعبات، كما يجعل عملية التدقيق اقتصادية عن طريق الاكتفاء بالتدقيق الاختباري بدلا من التدقيق التفصيلي.

## 5- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذ يعتبر الالتزام بالمبادئ المحاسبية مؤشرا حقيقيا للحكم على مدى صلاحية القوائم المالية الختامية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

## 6- المفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تبقى كذلك في المستقبل:

يقضي هذا الفرض بأن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي وتمت وفق إجراءات سليمة وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، ولذلك فإنه من الضروري على المدقق بذل العناية المهنية اللازمة لكشف مواطن الضعف في إجراءات النظام المفروض، وخاصة مع إدخال النظم الآلية لمعالجة البيانات التي أصبحت تهدد بعدم صلاحية هذه الفرضية في المؤسسات الحديثة.

## 7- المدقق الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط:

حسب هذا الفرض، يتولى المدقق مهامه حسب الاتفاقية المبرمة بينه وبين المؤسسة محل التدقيق، بشرط عدم إخلال هذه الاتفاقية بمعايير التدقيق والتي على رأسها معيار الاستقلالية.

## المطلب الثاني: معايير التدقيق المتعارف عليها

تعتبر المعايير عنصراً رئيسياً في نظرية التدقيق، وهي كنتيجة طبيعية ومنطقية لفروض ومفاهيم التدقيق، حيث أن مهنة التدقيق كغيرها من المهن تعتمد على معايير متعارف عليها تصدرها هيئات مهنية محلية ودولية وتلقى القبول العام من طرف أعضاء هذه الهيئات، وتنعكس في الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التدقيق، كما تمثل معايير التدقيق النموذج الذي يقتدي به المدقق في ممارسته المهنية، وتعتبر عن قواعد إرشادية يمكن للمدقق الرجوع إليها في تقييم أدائه المهني، كما تمثل الإطار العام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني لتحديد طبيعة المسؤولية المهنية للمدقق وطبيعة عملية التدقيق للجهات المستفيدة منها، مما يدعم الثقة في هذه المهنة ويجعلها ذات كيان مستقل.<sup>1</sup>

وتعرف على أنها: "مقاييس للأداء يتم وضعها بواسطة السلطات المهنية أو عن طريق الاتفاق العام بين أعضاء المهنة لتكون مرشداً عاماً يوضح طريقة العمل وتمثل مقياساً للأداء".<sup>2</sup>

وتنقسم معايير التدقيق إلى ثلاث معايير أساسية كالتالي:

## 1- المعايير العامة أو الشخصية:

سميت هذه المعايير بالشخصية كونها مرتبطة مباشرة بالتكوين الذاتي لمدقق الحسابات، ويمكن حصرها في الآتي:

❖ **التأهيل العلمي والعملية:** ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق، يعني هذا المعيار أن المدقق يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة والضرائب والتدقيق وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية، إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المدقق في التدريب

<sup>1</sup> شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 18 – 19.

<sup>2</sup> إبراهيم شاهين، مفهوم معايير الأداء المهني في المراجعة المالية الخارجية، مجلة المحاسبين، الكويت، العدد 05، 1995، ص 36.

والتعليم طوال ممارسته للمهنة ليظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك المجالات، ويظل مستعدا لاكتساب المعرفة في مجالات جديدة.<sup>1</sup>

❖ **الاستقلالية:** تتمثل أهمية هذا المعيار في كون درجة مصداقية رأي المدقق في تقريره النهائي مرتبطة بمدى حياد هذا الأخير واستقلاله عن المؤسسة محل التدقيق، تتمثل الاستقلالية في نزاهة واستقامة ونضج المدقق، وتمتعه بكامل حقوقه المدنية، وعدم تعرضه لعقوبات سابقة من جهة، كما عليه باعتباره الضامن لشرعية وصدق الحسابات، أن يكون مستقلا فعلا، أي يتمتع بكامل الحرية اتجاه أعضاء المؤسسة موضوع الرقابة، وأن لا يشاركهم أعمالهم ولا يربطه بالشركة عقد عمل.<sup>2</sup>

❖ **العناية المهنية:** يوجب هذا المعيار على المدقق ضرورة التزامه بالمعايير الفنية والأخلاقية لمهنة التدقيق، كما أنه مطالب بتحسين جودة خدماته، وأن يعطي الاهتمام الكافي لجميع خطوات عملية التدقيق، فتوفر عنصري الكفاءة والاستقلال غير كافي، وبالتالي يشترط توفر جدية في العمل ترفع من مستوى جودة أدائه المهني.

تتطلب العناية المهنية من المدقق أن يتفهم جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به، ولماذا يقوم به، وإن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل، فإنه يقع على مسؤوليته البحث عن الاستشارة المناسبة، كما تتطلب التخطيط والإشراف الكامل لأي نشاط أو مهمة مهنية يكون مسؤولا عنها، وأن يقوم بإعداد أوراق عمل كاملة ودقيقة، لأنه إذا تم إعداد أوراق العمل دون اهتمام وبشكل غير كامل فإن هذا يثير الشك في الأدلة التي قام المدقق بتجميعها، وتقتضي العناية المهنية أن يجتهد المدقق في القيام بمسؤولياته تجاه العملاء وأصحاب الأعمال والمجتمع، ويفرض هذا الاجتهاد على المدقق مسؤولية تقديم الخدمات المهنية بدون إبطاء وبدقة واهتمام، وأن تكون الخدمة كاملة.<sup>3</sup>

## 2- معايير العمل الميداني:<sup>4</sup>

تشتمل هذه المعايير على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، كما أنها توضح المراحل التي مر بها المدقق خلال أدائه لمهمته، ورغم صعوبة تحديد معايير تتطابق مع مختلف المؤسسات على اختلاف عملياتها ونظمها إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من المعايير قد تتناسب مع أغلب المؤسسات يمكن حصرها فيما يلي:

<sup>1</sup> محمد الفيومي وآخرون، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 35.

<sup>2</sup> محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>3</sup> محمد الفيومي وآخرون، مرجع نفسه، ص 39.

<sup>4</sup> محمد أمين مازون، مرجع نفسه، ص 22-24.

❖ التخطيط والإشراف: يعني هذا المعيار أن المدقق مطالب بوضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم والمعطيات التي تفرضها بيئة المؤسسة محل التدقيق، كما أن تحديده للإطار الزمني لكل خطوة يقوم بها أثناء عملية الفحص سيعزز من فرص بلوغ الغرض من ورائها، مع إمكانية خضوع هذه الخطة للتعديل والمتابعة مع تطور مراحل العمل من ناحية أخرى، فإن المدقق مطالب بتحديد مسؤوليات مساعديه ومتابعة أعمالهم وتقييم أدائهم باعتباره المسؤول الأول والمباشر عن عملية التدقيق.

❖ الفهم الكافي للرقابة الداخلية: المغزى من هذا المعيار هو قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق والتعرف على مدى سلامته كونه يعتبر النقطة التي ينطلق منها المدقق، فضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد مقدار الفحص الذي سيقوم به المدقق (حجم العينة)، فوجود نظام رقابة داخلية سليم ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، كون تدقيق كافة المعلومات المحاسبية يعد أمراً مستحيلاً في المؤسسات الكبيرة، وبالمقابل فإن ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق كونه يلجأ لتوسيع مجال العينة، ما يتطلب المزيد من الوقت والجهد.

❖ جمع أدلة التدقيق الكافية: ينص هذا المعيار من معايير العمل الميداني على أن يحصل المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لتكون أساساً سليماً يستند إليه في إبدائه لرأيه حول القوائم المالية، شريطة أن تقوم هذه الأدلة على فرض قابلية التحقق، فالقرارات التي يصل إليها المدقق تكون مبررة فقط إذا كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم. قد تأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال أو صور، كالملاحظة المادية، العمليات الحسابية، المعلومات التي يقدمها الطرف الثالث، المستندات، إقرارات رجال الإدارة، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة، وعلى المدقق أن يقيم جودة ونوعية (صلاحية) هذه الأدلة شأنها شأن كميتهما، فكلاهما يساعد على الاقتناع بالدليل.

فكفاية الأدلة تعني أن تكون على قدر عالٍ من التمثيل للعينة المستخدمة، ما يفرض كبر حجم العينة نسبياً حتى تنعكس العينة على أكبر قدر من المعلومات المحاسبية، أما فيما يخص جودة الأدلة، فذلك يعني أن تتمتع بالموضوعية وخلوها من التحيز الشخصي، بالإضافة إلى قابليتها للقياس الكمي.

3- معايير إعداد التقرير:<sup>1</sup>

تنتهي مهمة كل مدقق عقب أداء عملية الفحص بكتابة تقرير نهائي، يتضمن رأيه الصريح المحايد حول شرعية وصدق الحسابات، غير أن مهمة كتابة التقرير لا تخلو من مجموعة من الضوابط التي يتعين على المدقق أخذها بعين الاعتبار، وتنقسم إلى أربعة معايير:

❖ رأي عن مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية: يعني المعيار الأول من معايير التقرير، أن يتضمن توضيحاً من المدقق حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومن أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها نذكر:

- مبدأ الاستمرارية.

- مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية.

- مبدأ استقرار الوحدة النقدية.

- مبدأ الثبات.

- مبدأ الحيطة والحذر.

- مبدأ القيد المزدوج.

- مبدأ الموضوعية.

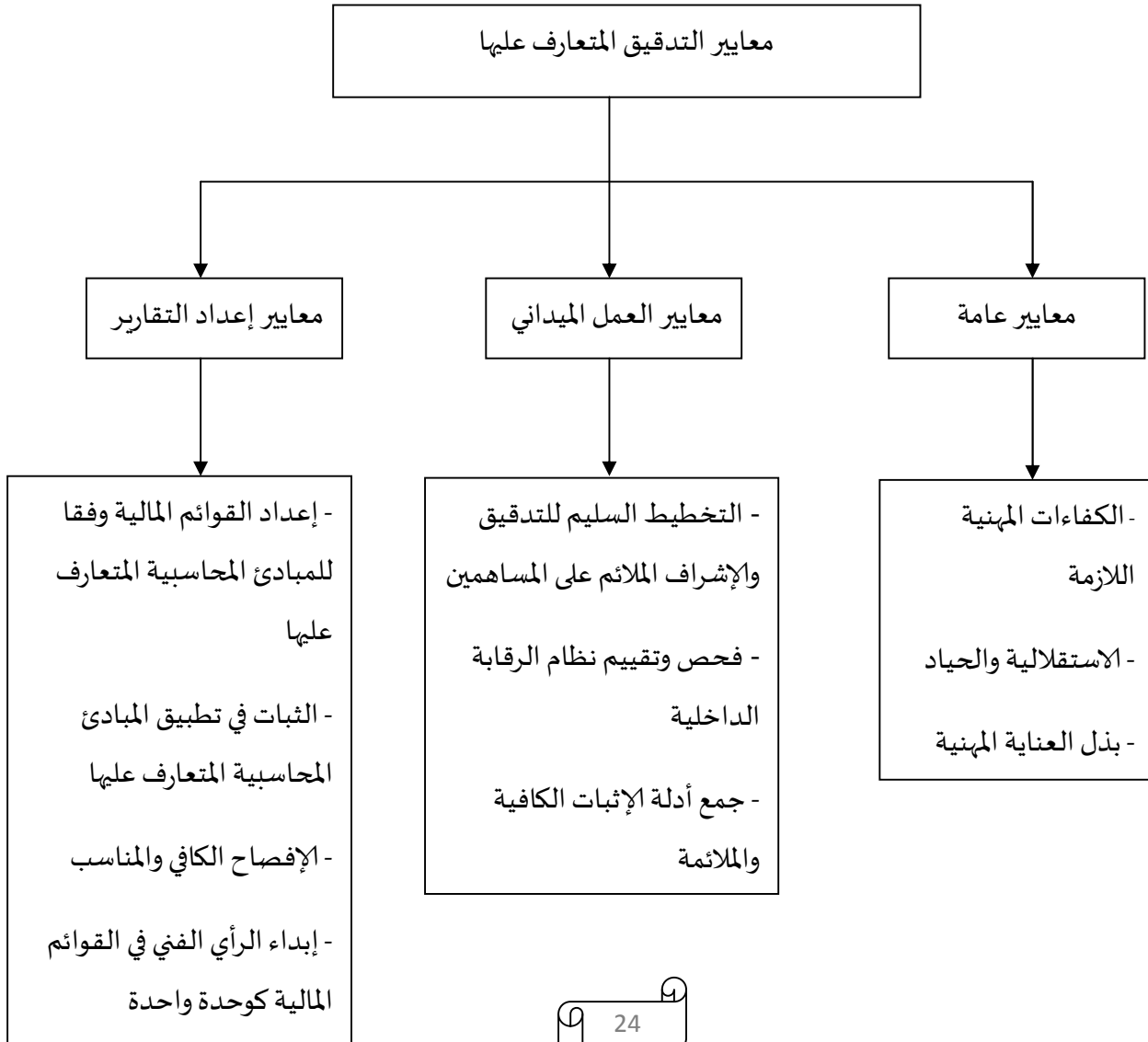
❖ مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يتعين على المدقق أن يشير في تقريره إلى استمرارية وثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من فترة إلى أخرى، استناداً إلى إطلاعه على المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية للسنوات السابقة من خلال التقارير، والغاية من هذا الإثبات هو القدرة على إجراء المقارنات بين القوائم المالية على اختلاف الدورات، كما يتوجب على المدقق توضيح التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية المطبقة وانعكاساتها على القوائم المالية.

<sup>1</sup> صالح مرصاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17-19.

❖ الإفصاح الكافي: يقتضي هذا المعيار من المدقق ضرورة إشارته إلى أية معلومات مالية تعد ضرورية قد أغفلتها القوائم المالية عن حسن أو سوء نية من معديها، وذلك تفاديا للتضليل المحتمل للجهات المستعملة للقوائم المالية والتي قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة كان من الممكن تفاديها، المقصود بكفاية الإفصاح هنا، أن يركز على المعلومات الجوهرية دون أن يتعداها إلى التفاصيل غير المجدية.

❖ إبداء الرأي: يقضي هذا المعيار بأن يتضمن التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، أما في حالة امتناع المدقق عن إبداء رأيه، فيتوجب عليه انطلاقاً من معايير التقرير أن يوضح أسباب هذا الامتناع، وفي كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المدقق بالقوائم المالية، أي عند موافقة المدقق على استخدام اسمه في التقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتعلق بالقوائم، فإن تقرير التدقيق يجب أن يتضمن خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

شكل رقم (2): ملخص لمعايير التدقيق



المصدر: ألفين أريتر، جيمس لوبك، المراجعة: مدخل متكامل (ترجمة: د.محمد عبد القادر الديسطي)، دار المريخ. للنشر، الرياض، 2009، ص 42.

### المطلب الثالث: حقوق وواجبات المدقق

#### الفرع الأول: حقوق المدقق

يتمتع المدقق ببعض الحقوق والتي تسمح له بالقيام الشامل للدفاتر والسجلات، يمكن تحديد بعض الحقوق الرئيسية لمدقق الحسابات فيما يلي:

- ❖ يمكن محافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة كل الوثائق التابعة للشركة أو الهيئة ويمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان والتابعين للشركة أو الهيئة كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة.
- ❖ يمكن محافظ الحسابات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر الشركة على المعلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها.
- ❖ يقدم القائمون بالإدارة في الشركات كل 6 أشهر على الأقل لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون.
- ❖ يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما تستدعي للتداول على أساس تقريره، ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته.
- ❖ تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالتداولات أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته.
- ❖ يمكن محافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدته 3 أشهر ويقدم تقريراً عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.
- ❖ حق الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية إذا لم تستطع تكوين رأي حولها، وعليه ذكر الأسباب التي عرقلت عمله.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المواد: 31، 32، 33، 36، 37، 38 من القانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد 42، الموافق ل 11 جويلية 2010.

## الفرع الثاني: واجبات المدقق

تتمثل فيما يتعين على المدقق الالتزام به لإنجاز أعمال تدقيق الحسابات بشكل جيد وموضوعي،

ويمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>1</sup>

- ❖ تدقيق وفحص النظام المحاسبي المتبع في المؤسسة، وما يتضمنه من مستندات ودفاتر وسجلات وقوائم، في ضوء الاتفاق المبرم مع المدقق من حيث نطاق عملية التدقيق.
- ❖ قيامه بإعداد تقاريره بصورة وافية بشأن الحسابات التي قام بفحصها وتدقيقها.
- ❖ الطلب من رئيس مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للاجتماع، إذا أهمل رئيس مجلس الإدارة ذلك، أو إذا طلب ذلك ما لا يقل عن 15% من حملة أسهم الشركة.
- ❖ بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تدقيق الحسابات، وجمع أدلة الإثبات الكافية.
- ❖ يعلم كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهمته هيئات التسيير قصد تطبيق أحكام القانون التجاري.
- ❖ الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة 10 سنوات ابتداء من أول يناير الموالي لأخر سنة مالية للعهد.

## المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق

يمر مسار عملية تدقيق الحسابات بعدة مراحل تبدأ بقبول مدقق الحسابات تنفيذ عملية التدقيق والتخطيط لها ومن ثم ينتقل إلى مرحلة فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية وهذا بهدف تحديد درجة مثاقته وقوة هذا النظام وبالتالي الاعتماد على مخرجاته ومن ثم ينتقل مدقق الحسابات إلى جمع أدلة الإثبات التي تمثل الركيزة التي يستند عليها لإبداء رأيه الذي يكون على شكل تقرير تتخذ على أساسه عدة قرارات، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا المبحث إلى قبول المهمة وتخطيط عملية تدقيق الحسابات، فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، أدلة الإثبات، وتقرير مدقق الحسابات.

## المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق، لا بد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبوله المهمة، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر، كتوفر الوقت المناسب لتخطيط عملية التدقيق، أي معرفته بالمهمة قبل وقت كاف، ما يتيح أيضا للمدقق فرصة تفادي

<sup>1</sup> خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، علم التدقيق الحسابات النظري والعملي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009، ص 128.

التعامل مع أشخاص تنقصهم الأمانة والاستقامة، وحتى يتفادى هذا لا بد أن يفحص بدقة سمعة العميل المتوقع.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: الخطوات التمهيدية

هناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يتعين على المدقق مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق، والمتمثلة فيما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ التحقق من صحة تعيينه: والذي يتم وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق.
- ✓ الاتصال بالمدقق السابق: وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمنه من محايد من قبول المهمة المعروضة عليه.
- ✓ التأكد من نطاق عملية التدقيق.
- ✓ اتصالات أولية مع المؤسسة محل التدقيق: إذ يتعرف المدقق من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم ومع من يشغل معهم، كما بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها، وعليه أن يغتنم الفرصة والاستفادة من زيارة العمل هذه، فقد يتعذر عليه تكرارها.
- ✓ فحص وتقييم النظام المحاسبي: يقوم المدقق بدراسة النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة وفق مجموعة من العناصر أهمها:

1- المخطط المحاسبي الوطني والقطاعي.

2- كيفية القيد والترحيل.

3- دقة السجلات وكفائتها.

4- استخلاص أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

5- طرق الاهتلاك المنتهجة.

6- طريقة تقييم المخزونات.

<sup>1</sup> محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>2</sup> خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

7- العمليات بالعملة الصعبة إن وجدت.

- ✓ الإطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة: فعليه أن يطلع على الحسابات الختامية والميزانية العمومية التي أعدت عن السنة السابقة، ويطلع على تقرير المدقق السابق، ويفحص بنفسه أية تحفظات وردت في تقرير المدقق السابق، ودارسة تقرير مجلس الإدارة.
- ✓ فحص التنظيم الإداري: حيث يتعرف المدقق من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين، فعليه طلب كشف بأسماء الموظفين والمسئولين بالمؤسسة، ومدى الاختصاص لكل منهم، وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة.
- ✓ النظام الضريبي: رغم أن الناحية الضريبية ليست إلزاما مباشرا للمدقق، إلا أنه يتعين عليه الإطلاع على الناحية الضريبية للمؤسسة محل التدقيق، وكذا معاينة التقارير الضريبية للسنوات السابقة، وعليه أيضا أن يتأكد من سداد الضرائب المستحقة، وإذا لم تسدد هل تم تكوين مخصص كافي يعادل هذا الإلتزام الضريبي.

#### الفرع الثاني: مخطط التدقيق

عقب انتهائه من كافة الخطوات التمهيديّة، يقوم المدقق بوضع خطة عمل له ولمساعدته لإنتمام الإجراءات الفنية لعملية التدقيق، وترجم هذه الخطة وفق برنامج مرسوم، ومن بين ما يتضمنه ما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ الأهداف الواجب تحقيقها.
  - ✓ الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف.
  - ✓ تحديد الوقت التقديري اللازم للإنتهاء من كل خطوة وإجراء.
  - ✓ تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة وإجراء.
  - ✓ ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة وإجراء نفذ.
  - ✓ توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.
- البرنامج ليس سردا لخطوات، بل هو خطة محكمة الأطراف لتحقيق أهداف محددة وفق مبادئ مستويات مهنية متعارف عليها، والبرنامج يخدم عدة أغراض، فهو ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق وتعليمات فنية وتفصيلية لمساعدته لتنفيذها.

<sup>1</sup> خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

## الفرع الثالث: الإشراف على مهمة التدقيق

معنى الإشراف في التدقيق هو متابعة المدقق لعملية التدقيق وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصيصه، دوين تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم، بل هو مطالب بالإطلاع المستمر على التي يقومون بها، باعتباره المسئول والمعني الأول بعملية التدقيق.<sup>1</sup>

يمكن تلخيص أهم نقاط الإشراف فيما يلي:

- ✓ توجيه المدققين نحو تحقيق أهداف التدقيق.
- ✓ حرصه على أن تسند كل مهمة من مهام التدقيق إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة إزالة ما قد ينشأ من اختلاف في وجهات النظر بين فريق التدقيق.
- ✓ ترتيب المهام حسب الأولويات.
- ✓ فحص العمل المنتهي، وفحص وتحليل الأداء اليومي لأفراد فرقة التدقيق بغرض استغلال الأمثل للطاقات.
- ✓ حرصه على توظيف العدد الملائم للمساعدين لتفادي العجز أو الزيادة.
- ✓ حرصه على إحترام عاملي الوقت والتكلفة، من خلال التوجيه المستمر للمساعدين لتفادي تماطلهم في أداء مهامهم.
- ✓ طرح عاملي التحفيز المادي والمعنوي الترقية على المساعدین بغرض الاستفادة من كل مؤهلاتهم.

## الفرع الرابع: وثائق العمل

وثائق التدقيق هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المدقق للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية التدقيق، من الإجراءات المتبعة، المعلومات التي تم الحصول عليها الالتزام بالسياسات، ونتيجة عملية التدقيق.

الهدف الأساسي من وثائق التدقيق هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص، وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه تسمح أوراق العمل للمدقق بتنظيم نشاطاته، وكذا توفير مختلف الأدلة والقرائن التي تسمح له بإبداء النهائي حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، الأردن، 2009، ص 79.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص 80.

## المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

عرف مجلس خبراء المحاسبة الفرنسيين " نظام الرقابة الداخلية هو مجموع الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، لتحقيق الهدف المتعلق بتأمين الحماية للأصول وكذا نوعية المعلومة، ومن جانب آخر ضمان تطبيق تعليمات الإدارة وتحسين النجاعة"<sup>1</sup>.

في حين عرفته المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات الفرنسية بأنه " نظام مشكل من مجمل الإجراءات والرقابات المحاسبية وما يليه، والتي تقوم الإدارة بتعريفها وتطبيقها وحراستها تحت مسؤوليتها من أجل التحقق من"<sup>2</sup>.

✓ حماية الأصول؛

✓ صدق وصحة التسجيلات المحاسبية والحسابات السنوية الناتجة عنها؛

✓ التسيير المنظم وبنجاعة لعمليات المؤسسة؛

✓ تطابق القرارات مع سياسة الإدارة.

باعتباره الخطة التي تساعد على التحكم في المؤسسة، فلا بد علا المدقق أن يحكم على مدى سلامة هذا النظام، كون عملية الفحص التي يقوم بها تقتصر على مجموعة من العينات باعتبار استحالة تدقيقه لكل الحسابات، ويحدد نطاق هذه العينات وفقا لمدى سلامة نظام الرقابة الداخلية، كما أنه يعتمد عليه كونه من غير الممكن للمدقق إثبات التسجيلات المحاسبية وكذا المستندات تعكس كل العمليات التي قامت بها المؤسسة.

في إطار مهمته المتمثلة في التقييم والحكم على نظام الرقابة الداخلية، يلتزم المدقق بجملة من الخطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- جمع الإجراءات؛
- اختبارات التطابق؛
- تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية؛
- اختبارات الاستمرارية؛
- تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلي.

<sup>1</sup> محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 34 – 37.

<sup>2</sup> J. E. Combes et M. C Labrousse Publi , **Audit Financier et Contrôle de Gestion**, Union éditions, 1997, P 17.

المطلب الثالث: تقرير مدقق الحسابات

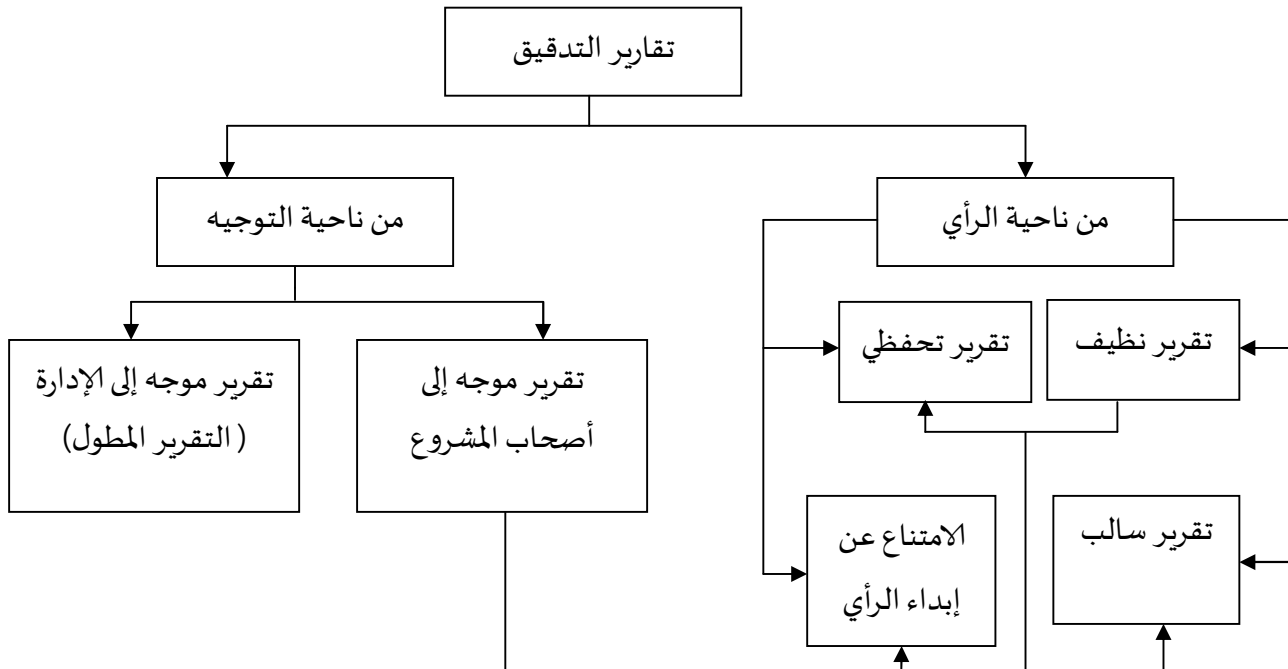
يعتبر تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق وأداة أو وسيلة الإتصال والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة و القرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي (الميزانية) في نهاية السنة ونتائج الأعمال.<sup>1</sup>

يمكن لتقرير مدقق الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه الموهون بمحتوى القوائم المالية، وعموما يمكن الوقوف على أربع من التقارير:

- ❖ تقرير نظيف؛
- ❖ تقرير تحفظي؛
- ❖ تقرير سالب؛
- ❖ الامتناع عن إبداء الرأي.

يمكن توضيح أنواع التقارير التي يعدها المدقق في الشكل التالي:

الشكل رقم(3): أنواع تقارير التدقيق



<sup>1</sup> عبد الفتاح الصحن وآخرون ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص 316.

المصدر: محمود قاسم تنتوش، نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية ودور الحاسوب في الإدارة والتشغيل، دار الجيل، بيروت، 1998، ص 47.

### 1- التقرير النظيف:

يصدر المدقق رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بتدقيقها إذا توفرت لديه أربع شروط هي:<sup>1</sup>

- أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما؛
- عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي؛
- صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي؛
- حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية.

### 2- التقرير التحفظي:

يقوم المدقق الحسابات بالإدلاء برأيه متحفظ، إذا صادف خلال عملية التدقيق أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضاته أو إنتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها، مثل وجود قيود على نطاق عملية التدقيق أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في تقرير المدقق، أي أن تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرر ذكرها في التقرير، كما يجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ.<sup>2</sup>

### 3- التقرير السلبي:

يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها.<sup>3</sup>

يعتبر الرأي السلبي أمرا نادر الحدوث لأن المدقق يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالبا ما تلتزم الشركات بتنفيذ هذه التوصيات.

<sup>1</sup> يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 260.

<sup>2</sup> خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

<sup>3</sup> خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات ( الناحية النظرية والعملية )، مرجع سبق ذكره، ص 138.

## 4- الإمتناع عن إبداء الرأي:

يعني الإمتناع عن إبداء الرأي أن مدقق الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي فني عن قوائم مالية موضوع التدقيق، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي:<sup>1</sup>

- وجود قيود مفروضة على عمل المدقق تفرض عليه من إدارة الشركة، وذلك بعدم تمكنه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكنه من الإتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدهم مع الشركة؛
- وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهّن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل: دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة كتعديها على الحقوق الإختراع لشركة أخرى، أو قضية من عمال الشركة يطالبون بدفع تعويضاتهم ... وغيرها؛
- في حالة قيام زميل آخر للمدقق الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية، في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها؛
- عندما يعتذر على المدقق الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بإبداء رأيه، فإنه يمتنع عن ذلك؛
- وغالبا ما ترجع أسباب الإمتناع عن إبداء الرأي إلى تضييق نطاق الفحص الذي يجريه المدقق، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبيدي المدقق رأيه فيها.

<sup>1</sup> يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 264.

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما ورد في الفصل نستنتج أن تطور التدقيق المحاسبي كان نتيجة تطور الواقع الاقتصادي والتغيرات التي مست المؤسسات جراء الانفصال التام بين الملاك والإدارة الأمر الذي حتم الاستعانة بطرف مستقل ومحترف يدلي برأي فني محايد.

حيث أخذ التدقيق اهتمام واسع من طرف الباحثين والدراسيين والمهنيين لإعطائه حيزا يضم مفهومه ومبادئه التي تحكمه، حيث يركز مفهومه على ثلاث نقاط أساسية فحص، تحقيق، تقرير.

وهناك فروض ومعايير تحكم التدقيق حيث تمثل نقطة البداية ومقياس يوضح طريقة العمل.

وللتدقيق أهمية كبيرة في كونها وسيلة، تهدف إلى خدمة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية بحيث تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها وأهدافها.

# الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية

تمهيد:

يقصد بالمحاسبة الإبداعية أو إدارة الأرباح أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات الممارسة لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة أو بعض العاملين فيها وتوصف مثل هذه الأساليب بأنها محاسبة إبداعية إذا تمت ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما باستغلال عنصري المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ، لممارسة هذه الأساليب أثر بالغ الأهمية في زعزعة ثقة السوق في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات، ويعتقد بعض الباحثين أن للمحاسبة الإبداعية دورا في الانهيارات المفاجئة لبعض الشركات في العقد الماضي، والتي ترتب عليها إخفاق مهنة المحاسبة في الوصول إلى المستوى المتوقع لهذه المهنة.

لدراسة أكثر تفصيل، وانطلاقا مما سبق، سأحاول في هذا الفصل التطرق للإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية، وقسمناه في سبيل ذلك إلى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية.
- ✓ المبحث الثاني: ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- ✓ المبحث الثالث: مساهمة التدقيق المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

## المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمدققين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة بعد أحداث انهيار شركة ( إنرون Enron ) وغيرها من الشركات الرائدة وتحميل شركة آرثر أندرسون جزءا من مسؤولية انهيار الشركة لكونها الشركة المسؤولة على تدقيق حسابات إنرون.

كتحليل لما سبق سأتطرق في هذا المبحث إلى نشأة المحاسبة الإبداعية، وكذلك مفهوم المحاسبة الإبداعية، ومن ثم التطرق إلى مجالات وأساليب استخدام المحاسبة الإبداعية.

## المطلب الأول: نشأة المحاسبة الإبداعية

يعود تاريخ استخدام عمليات التلاعب بالقيم المحاسبية للمنشآت في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المعترف بها إلى بدايات عهود الثورة الصناعية، حيث كانت تتم عملية التلاعب أثناء إجراء حسابات التكاليف وذلك لأن التصنيع وتطوير أساليبه أوجد الحاجة إلى وجود ما يطلق عليه الآن المحاسبة الصناعية وبالتالي ضرورة وجود موظفين متخصصين في ذلك، وفي ذلك الوقت كانت لكل منشأة كامل الحرية في اختيار المبادئ المحاسبية التي تراها ملائمة لاحتياجاتها، ولكن درجة استقلالية العمل المحاسبي ضعيفة.

حيث انحصر سلوك المحاسب المهني في الاستجابة لأهداف ورغبات المديرين الذين كانوا أصحاب الحق في تقييم الموجودات وتقدير الدخل، وفي القرن الثامن عشر أخذت العديد من المنشآت تندمج مع بعضها لتكوين منشآت كبيرة وضخمة الأمر الذي قاد إلى ضرورة وجود استخدام نظام محاسبي لتفادي الأخطاء المحاسبية والسيطرة عليها ومنع السرقات.

وفي هذه المرحلة أصبحت عملية تقدير الموجودات الثابتة واهلاكها وتكاليف صيانتها واستبدالها، من أكثر المشكلات التي تواجه المحاسبين وانتقلت عملية إصدار التقارير والبيانات المحاسبية من نهاية المشروع إلى نهاية الفترة المالية إن تنوع وتعارض أساليب تقييم الموجودات التي كانت مستخدمة في القرن التاسع عشر (Chatifield, 1997,33-37) ، تعتبر من أهم صفات المحاسبة في ذلك القرن، حيث كان يستخدم أسلوبان أساسيان اعتمد الأول على أسلوب التكاليف الاستبدالية للموجودات

والثاني اعتمد على الموجودات المخصوص منها الاهتلاك، وقد رافق عملية تطور الإجراءات المحاسبية المستخدمة، إجراءات خفية للتلاعب في البيانات المحاسبية في إطار القواعد المحاسبية والقانونية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الإبداعية

تعد المحاسبة الإبداعية ( CREATIVE ACCOUNTINING ) أو المحاسبة الاحتياالية كما يطلق عليه البعض حدثا من مواليد الثمانينات ، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات ، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ومن أي نوع آخر، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها.<sup>2</sup>

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، وقد بنيت تلك التعريفات كل حسب وجهة نظر من وضعها ، وفيما يلي سيقوم الباحثان بعرض العديد من التعاريف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية ، وبعد ذلك سيختتم الباحثان بوضع تعريف شامل ومختصر للمحاسبة الإبداعية من وجهة نظرهما.

✓ عرفها Amat على " أنها معالجة الأرقام المحاسبية باستغلال المنافذ الموجودة في المبادئ أو المعايير المحاسبية والبدائل التي تتيحها، بغرض التحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي معدة لأجله".

✓ يرى Belkaoui " أن المحاسبة الإبداعية تستخدم لإظهار النتائج المالية المعدة من قبل المحاسب بصورة أفضل مما تكون عليه أصلا، أي أنها عملية تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى ما ترغب فيه الإدارة تستخدم العديد من الوسائل للتأثير في الدخل المحاسبي".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الأخلاقيات في محاسبة الإبداعية infote checcontants.com. تاريخ الاطلاع 01 / 2017 ، بدون صفحة.

<sup>2</sup> Oriol Amat, Blak John, Jack Dowds " The Ethics of creative accounting", (1999), Working paper Available in : <http://ideas.repec.org/p/upf/upfgen/349.html>, P 90.

<sup>3</sup> Belkaoui Ahmed « Accontingtheory », 5th ed australia : thomson learning, Inc, 2004, <https://www.gumtree.com>. تاريخ بدون صفحة , 12/02/2018

✓ ويعرفها صيام " بأنها مصطلح يستخدم في تجميل (تحسين) صورة المشروع تجميلاً (تحسيناً) صورياً من خلال إظهار أو ربحية غير حقيقية أو مركز مالي غير حقيقي للمشروع و ذلك لتحقيق أهداف محددة"<sup>1</sup>.

✓ أما حمادة فقد عرفها " بأنها الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات أو السياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرص التلاعب أو الغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة و مضللة"<sup>2</sup>.

✓ و يعرفها القطيش والصوفي " بأنها عمليات و ممارسات حديثة و معقدة و مبتكر يقوم من خلالها المحاسبين و باستخدام معرفتهم بالقواعد أو القوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها يقصد تحقيق أهداف محددة"<sup>3</sup>.

ومما سبق نستخلص بتعريف شامل للمحاسبة الإبداعية بأنها: " أن المحاسبة الإبداعية هي تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال معرفة المحاسبين بالمبادئ والقواعد المحاسبية والمرونة التي تسمح بها وخاصة فيما يتعلق بالتقديرات الشخصية والاستفادة من القوانين الموجودة وتجاهل بعضها".

يتبين من التعريفات أعلاه للمحاسبة الإبداعية أن مجملها اشترك بالآتي:

1- المحاسبة الإبداعية مصطلح يصف مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تستخدم في التحايل أو التضليل المالي في القوائم المالية.

2- إن ممارسي المحاسبة الإبداعية يمتلكون قدرات مهنية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم المالية يستطيعون تحويلها إلى الشكل المرغوب فيه.

3- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية بشكل يعكس مصالح فطرف من الأطراف التي تتعامل مع الوحدة الاقتصادية.

<sup>1</sup> صيام وليد زكريا "مدى إدراك محلي الائتمان لمخاطر إجراءات المناسبة لكشف عنها في بنوك التجارية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 5، العدد 2، 2009، <http://journals.ju.edu.jo/jzba/article>، تاريخ الاطلاع 25/12/2017، ص 64.

<sup>2</sup> حمادة رشا " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات الإبداعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/image/stories>، تاريخ الاطلاع 19/11/2017، ص 95.

<sup>3</sup> القطيش، حسن فليح مفلح و الصوفي، فارس جميل حسين "أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، 2011، <http://fr.scribd.com>، تاريخ الاطلاع 25/12/2017، ص 363.

المطلب الثالث: مجال استخدام المحاسبة الإبداعية وأساليبها

الفرع الأول: مجالات استخدام المحاسبة الإبداعية

تعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية مجالاً للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة ، حيث تختار طريقة محاسبية معينة من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة إلا أن اختيار الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون ، في كثير من الأحيان متأثراً بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينتج عنه آثار سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها.

ويمكن تعرف مجالات المحاسبة الإبداعية من خلال التصنيفات الثلاثة التالية:<sup>1</sup>

أولاً: قائمة الدخل: حيث يمكن للإدارة أن تمارس سياسات محاسبية إبداعية في مجال التلاعب بأرقام قائمة الدخل والتي تخص على سبيل المثال:

- ✓ مصاريف الاهتلاك عند التملك؛
- ✓ الاعتراف المبكر بالإيراد؛
- ✓ تقليل المصاريف مستحقة الدفع؛
- ✓ تضخيم المبيعات والربح الإجمالي؛
- ✓ تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية.

ثانياً: قائمة المركز المالي: وهي القائمة التي تطالها ممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل الإدارة وذلك من خلال قيامها ببعض الممارسات ، منها على سبيل المثال:

- ✓ تضخيم مصاريف إعادة الهيكلة؛
- ✓ التضخيم في حسابات الأصول المدينة؛
- ✓ تقليل الالتزامات؛
- ✓ تضخيم الممتلكات والمعدات؛
- ✓ زيادة الاحتياطات؛
- ✓ التلاعب في مخصصات الديون؛

<sup>1</sup> حمادة رشا، مرجع سبق ذكره، ص 18.

✓ التلاعب في طرائق تقييم الأدوات المالية.

ثالثاً: مجالات أخرى:

✓ سوء استخدام مفهوم الأهمية النسبية.

✓ العمليات المتبادلة ما بين شركات المجموعة (القابضة والتابعة).

✓ طرائق المحاسبة الإبداعية: بناء على ما سبق يمكن للباحث أن يميز بين ممارسات المحاسبة

الإبداعية التي ينتج عنها نوعان من التلاعب، الأول: التلاعب المحاسبي، و الثاني: التلاعب غير

المحاسبي، وفيما يأتي بيان لطرائق التلاعب لكل نوع على حدة:<sup>1</sup>

1. طرائق التلاعب المحاسبي وتكون خلال:

أ- استغلال فرصة اختيار المعايير والسياسات المحاسبية البديلة مثال:

✓ طرق تقييم المخزون السلعي.

✓ معاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية.<sup>2</sup>

ب- استخدام التحيز الشخص ي عند وضع التقديرات المحاسبية، مثال ذلك تقدير العمر الإنتاجي

للأصل لأغراض الاهتلاك.

2. طرق التلاعب غير المحاسبي وتكون من خلال:

أ- تغيير تصنيف الصفقات وما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات: : مثال بيع الأصل وإعادة استئجاره

إذ إن عائدات البيع يمكن أن تخفض أو ترفع بشكل غير حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط

الإيجار.

ب- تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معنية لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لتحقيق

هدف معين مثال : استثمار تكلفته التاريخية مليون وقيمتها السوقية 3 مليون عندئذ تستطيع الإدارة

أن تختار السنة التي تعد بها بأن الاستثمار قد تحقق لرفع الربح في العام الذي اختارته.

<sup>1</sup> محمود، محمد أحمد حنفي، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية مع دراسة التطبيقية، أطروحة دكتوراه كلية التجارة جامعة الإسكندرية 2010/2010، تاريخ الاطلاع 2018/02/23، بدون صفحة.

<sup>2</sup> حمادة رشا، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

## الفرع الثاني: الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية

تسعى جميع المنشآت إلى إظهار أفضل صورة للمركز المالي (الميزانية) للتعبير على مدى استقرارها الاقتصادي، مما لذلك من تأثير مباشر على قيمة المنشأة التي تظهر بوضوح في أسعار أسهمها في السوق، ومقدار المخاطرة التي يقيمها المستثمرون والمقرضون بالاعتماد على المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية للمنشأة، ووفقا لذلك فقد تلجأ إدارة المنشأة تحت ظروف تشغيلية معينة إلى الاختيار من بين القواعد المحاسبية الاختيار الذي يؤدي إلى الإفصاح الذي تراه مناسبا عن أرباح الشركة وخسائرها ومركزها المالي (الميزانية)، مما يفسح المجال للتلاعب عن طريق استخدام الاختيار المحاسبي المناسب وتقديم معلومات مضللة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ينتج عنها قرارات غير رشيدة.

ولقد تناولت العديد من الدراسات تقسيم أساليب المحاسبة الإبداعية كأحد أساليب التأثير على القوائم المالية من عدة زوايا، يكمن أن نستخلص منها ما يلي:

## 1- من حيث اتفاقها مع المبادئ المحاسبية:

ومع معايير GAAP تقسم أساليب المحاسبة الإبداعية إلى أساليب تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً إلى إن إدارة الاستحقاق استخدام معالجات محاسبة مسموح بها وهي معايير المحاسبة والمراجعة حيث أشار طبقاً للمبادئ المتعارف عليها بهدف حجب الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، وفي الغالب تم تطبيق تلك المبادئ والمعايير من حيث الشكل فقط دون الجوهر، وقد يكون ذلك عمداً بهدف التضليل والتلاعب أو كسوء فهم للمعايير كما تشتمل المحاسبة الإبداعية على أساليب مصطنعة ليس لها علاقة بالمبادئ أو المعايير المحاسبية مثل: شركات أو مؤسسات ذات غرض خاص أو التلاعب الناتج عن التعاملات مع الشركات الشقيقة والأطراف ذي العلاقة.<sup>1</sup>

## 2- من حيث نوع تأثير على القوائم المالية:

تنقسم إلى أساليب مؤثرة على المضمون، والمتمثل في مجموعة المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية والتي تعبر ملخص العمليات المالية وتدفق الموارد داخل المشروع وخارجه، ويرتبط هذا المضمون بمجموعة المبادئ والمعايير والقواعد التي يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها، فقد تختار الإدارة من بين القواعد المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم الأرباح أو تخفيضها ذلك تبعاً لإستراتيجيتها.

<sup>1</sup> منتدى الشباب المحاسبين: أقسام محاسبة قسم محاسبة مالية. تاريخ الاطلاع 2018, janvier بدون صفحة.

كما تشتمل المحاسبة الإبداعية على أساليب مؤثرة على الشكل، والذي يكمل المضمون، ولكي يحقق مضمون القوائم المالية الغرض منه فلا بد أن يتم عرض عناصر هذه القوائم بما يتناسب مع حاجة مستخدمي المعلومات التي تحتويها، فمن خلال إعادة التبويب الواردة في القوائم المالية وعرضها بطريقة معينة يمكن التأثير على الأداء الحقيقي للشركة، مع إن التغيير في موقع بعض البنود لا يؤثر على النتيجة النهائية، إلا أنه يترك تأثير على قدرة المستخدم بشأن فهم الأداء المالي للشركة والتي تمثل تمويلاً خفياً حيث يتم الالتجاء إليه ولا يظهر في الميزانية مثل التأجير التمويلي للأصول "Balance sheet off" هذا إلى جانب استخدام بنود خارج الميزانية الثابتة "Leasing of fixed assets"<sup>1</sup>.

### 3- من حيث طبيعة الأساليب:

فقد تستخدم المحاسبة الإبداعية في تأثيرها على القوائم المالية أساليب حقيقية أو أساليب وهمية (غير حقيقة) فقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه يمكن للإدارة التلاعب في رقم الربح من خلال القرارات الخاصة بالاستثمار التالية:

- التشغيل
- المبيعات
- بيع بعض الأصول الثابتة

تخفيض بعض المصروفات الاختيارية مثل: مصروف البحث، التطوير، الإعلان، المصروفات البيعية، المصروفات الإدارية والعمومية ويعتبر توقيت تنفيذ هذه القرارات من النقاط الهامة لتحقيق الأهداف المرغوبة منها، فقد تقوم الإدارة ببيع بعض الاستثمارات المالية عندما تفوق قيمتها السوقية تكلفتها وذلك بغرض تعويض النقص في أرباح التشغيل العادية، كذلك قيام الشركة بتأجيل شراء بعض الأصول إلى فترة زمنية لاحقة لتأثير ذلك القرار على حجم التدفقات النقدية.

إلى إن الأساليب الحقيقية المستخدمة في المحاسبة الإبداعية تتوافر فيما عنصرين مهمين في العنصر الأول التأثير على أرقام القوائم المالية سواء بالزيادة أو النقصان و العنصر الثاني توافر عنصر التعمد حيث تقوم الإدارة باللجوء إلى تلك الأساليب الحقيقية بشكل متعمد لتحقيق أهداف محددة، إلى جانب الأساليب الحقيقية فقد تستخدم المحاسبة الإبداعية الأساليب الصورية أو الوهمية والتي يطلق عليها (د. ليلى أحمد مرعي) الأساليب المحاسبية لاعتمادها على مجموعة من الأساليب والمتغيرات

<sup>1</sup> جربوع، يوسف محمود، أساليب محاسبة الإبداعية نشرة الالكترونية للمجمع العربي للمحاسبين القانونيين العدد 119 ، 2002 [www.axasociety.org](http://www.axasociety.org)، تاريخ الاطلاع 2017/12/12، بدون صفحة.

المحاسبية في التأثير على أرقام القوائم المالية بينما أطلق يطلق عليها (د.شريف البارودي) بالاتجاه الدفترية حيث تترجم هذه الأساليب في معالجات وتسويات محاسبية تنعكس على مكونات ومفردات ما هو مسجل بالدفاتر حيث يعاد تخصيصها وتبويبها وفقا لمفاهيم مختلفة ، وتمثل هذه الأساليب الوهمية على مجموعة من الوسائل أهمها : الاستحقاق الاختياري، التقديرات المحاسبية، التغييرات المحاسبية الاختيارية الاختيار بين المحاسبات البديلة، إدارة الإفصاح.<sup>1</sup>

وهناك أسلوبان أساسيان للتلاعب في العمليات المحاسبية هما:

❖ تضخيم الأرباح عن طريق تضخيم إيرادات الفترة أو تخفيض مصروفات الفترة، يعمل هذا الأسلوب على تحسين صافي الأرباح وذلك بتضمين إيرادات العام الحالي بعض الأرباح التي يجب أن يتم إثباتها في فترات لاحقة مما يؤدي إلى تخفيض إيرادات وأرباح الفترات المستقبلية ، والشركات التي تقوم بإتباع ذلك الأسلوب عادة ما تراهن على إمكانية تحسين أرباح الفترات المستقبلية وفي حالة عدم حدوث هذا التحسن سيستمر دائما الحافز لتلك الشركات على التلاعب في الأرباح خلال الفترات المختلفة لحين تحسين تلك الأرباح بصورة طبيعية في المستقبل.

❖ تخفيض أرباح العام الحالي عن طريق تخفيض إيرادات العام أو تضخيم مصروفات العام ويؤدي هذا الأسلوب إلى ترحيل الأرباح إلى فترات مستقبلية على حساب الفترة الحالية، فأحيانا تقوم الشركات بالإسراع في إظهار مصروفاتها غير المستحقة خلال العام الحالي ، للتهرب من الضرائب أو لحصول الإدارة على الفرصة لإظهار أرباح أكثر في المستقبل مما يعطي الانطباع أن إدارة الشركة قامت بعمل جيد في تحويل النتائج السلبية إلى أرباح ايجابية.<sup>2</sup>

وهناك سبع آليات تم كشفها وتحديدها من قبل مركز الأبحاث والدراسات المالية والتحليل في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن استخدامها للتلاعب في القوائم المالية للشركات وهذه الآليات السبع متعلقة بالأسلوبين السابقين وهي كالتالي:

1. تسجيل الإيرادات المستحقة لسنوات مالية في السنة الحالية وبالتالي يجب التأكد إن الشركات تتبع القواعد المحاسبية الدولية والمتعارف عليها بتسجيل الإيرادات لتحميل كل فترة بما يخصها حيث أن الإيراد يجب أن يتم تسجيله عند الانتهاء من العملية التي أدت إلى استحقاقه مما يعني إن تكون الشركة قد التزمت بكافة مسؤولياتها تجاه العميل.

<sup>1</sup> دهمش نعيم و أبووزر، أخلاقيات المحاسبة الإبداعية مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26 ، العدد الثاني، 2010، [www.damascusuniversity.sdu.sy/image](http://www.damascusuniversity.sdu.sy/image) /تاريخ الاطلاع 2018/03/12 ص 87-118.

<sup>2</sup> Mulford, C.W. and Cosmiskey, E.E., The financial numbers games detecting creative, 2018/03/23, تاريخ الاطلاع , accounting practices, New York, Wiley, 2002, [www.wiley.com](http://www.wiley.com).

2. تسجيل إيرادات وهمية هناك بعض الشركات التي تفشل تماما في تحقيق أية إيرادات فتقوم بتسجيل عمليات بيع وهمية في دفاتها وذلك لتضخيم الإيرادات وعادة ما تكون تلك المبيعات المسجلة متعلقة بأموال تم استلامها ولكن لا يمكن اعتبارها كإيراد ناتج عن النشاط التشغيلي للشركة مثل : إيرادات الاستثمارات.
3. تضخيم الإيرادات بالأرباح الرأسمالية والتي تكون غير متكررة وغير ناتجة عن النشاط الحقيقي للشركة مثل: إيرادات بيع أصول ثابتة أو إعادة تقييم بعض أرصدة الميزانية لخلق إيرادات وهمية.
4. ترحيل مصروفات تخص العام الحالي لأعوام تالية واكبر مثال على ذلك عندما تقوم الشركة برسمة بعض المصروفات التشغيلية وعدم تحميلها على حساب قائمة الدخل للعام الحالي وذلك لاستهلاكها خلال سنوات مقبله مما ينتج عنه زيادة صافي الأرباح خلال العام الحالي ، وأيضا قد يتم ذلك عن طريق تغيير بعض السياسات المحاسبية المستخدمة لترحيل المصروفات لأعوام سابقة أي عن طريق تقليل الاحتياطات والمخصصات.
5. عدم تسجيل أو تعمد تخفيض الالتزامات بغير وجه حق، إن بعض الشركات تقوم بتسجيل المصروفات المستحقة بالمطلوبات لذا الشركة بالإضافة إلى إن بعض الشركات تقوم بتسجيل الإيرادات المستقبلية في وجود بعض الالتزامات و تسجل تلك الإيرادات في المرحلة الحالية.
6. ترحيل الإيرادات الحالية إلى فترات تالية فبعض الشركات قد لا تقوم بتسجيل إيراداتها الحالية في هذه الفترة ليتم تسجيلها في السنوات التالية، وان ذلك الأسلوب يخلق انطباع إن الشركة دائما ما تحافظ على ثبات مستوى إيراداتها المحققة على مدار عدة سنوات.
7. تسجيل بعض المصروفات التي تخص فترات مستقبلية خلال الفترة الحالية وذلك لإظهار البيانات المالية لفترات مستقبلية بصورة أفضل مما يؤدي إلى تحسين صورة القوائم المالية عن الفترات المستقبلية ويعطي انطباعا إن الشركة أدت المجهود اللازم لتحسين الوضع المالي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الدهراوي كمال الدين مصطفى، مدخل معاصر في نظم معلومات المحاسبة دار الجامعة، إسكندرية، 2005، <http://lib.neelain.edu.sd> , تاريخ الاطلاع 2018/04/12, بدون صفحة.

## المبحث الثاني: ممارسات المحاسبة الإبداعية

تعتبر الممارسات الأخلاقية للمحاسبة الإبداعية أو الخلافة في إخفاء حقيقي للأرقام بالأرقام نفسها، وهي عكس تام ونقيض الشفافية والإفصاح والأمانة التي من المفترض أن تكون لدى الإدارة التنفيذية لأية شركة.

## المطلب الأول: الأبعاد الأخلاقية لممارسة المحاسبة الإبداعية

أشارت الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة لتقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) إن لكل منشأة تقارير خاصة بها سواء مالية أو غير مالية ويجب توخي الحذر لعدم تحولها إلى أدوات تسويق، فيجب كتابتها بشكل عادل ومتوازن وإظهار النتائج السلبية بدلا من محاولة إخفاءها، وتعتبر هذه إشارة واضحة إلى عدم التلاعب في التقارير وإظهارها بشكلها الفعلي دون إجراء أي تعديلات وممارسة المحاسبة الإبداعية.

تعتبر المحاسبة الإبداعية عموما فعل وممارسة في حد ذاتها مخادعة وغير مرغوب فيها، كما إن المحاسبة الإبداعية عادة فعل سلبي ومعيب وعندما تذكر يتبادر للعقل التلاعب والتضليل والخداع ولكنها مفيدة للمستخدم إذا استخدمت بصورة صحيحة.

تعتبر ممارسة المحاسبة الإبداعية مشكلة أساسية تواجه مهنة المحاسبة تتعارض مع قواعد السلوك المهني والأخلاقي الصادرة عن الجمعيات والهيئات المهنية المحلية والإقليمية والعالمية التي وضعت قواعد السلوك المحاسبية ومبادئ يجب إتباعها وأهمها الكود الأخلاقي الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الذي صدر في عام 2002م، وكذلك يقتضي الشرع الحنيف إظهار الحقائق كما هي وتوخي الصدق والأمانة وهذا ما تفتقده المحاسبة الإبداعية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> السيد عبد الرحمن عباس بله: دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الرياض، العدد 12، 2002، ص 62-63.

## المطلب الثاني: دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية

إن دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية تنحصر بالنقاط الآتية:<sup>1</sup>

- 1- تحديد أرقام محددة للأرباح تسعى إليها الشركات وأرباح تعادل توقعاتها المنشورة أو توقعات المحللين الماليين في السوق.
- 2- التأثير على أسعار بأن تجعل الشركات وأرباحها أقل تقلبا وقبل الاستقرار إذن تقلبات الدخل تزيد من المخاطر و ينعكس ذلك في الاستثمار.
- 3- مواجهة تكاليف ديون من خلال قيام المديرين باختيار أو تغيير الطرق المحاسبية للتأثير على الأرقام تدور حولها اتفاقيات موثيق عقود الديون.
- 4- التعويضات الإدارية و عقود التشجيعية للمدراء إذ أن مثل تلك العقود تدفع بالمديرين إلى اختيار الطرق المحاسبية التي تزيد من منافعهم الشخصية.
- 5- التكاليف السياسية نتيجة القوانين و الأنظمة لمطالبات التي تفرضها الدولة مثل قوانين زيادة معدلات الضرائب و تحميل الوحدات الاقتصادية لأعباء اجتماعية مرتفعة.
- 6- التقليل من الضرائب الواجبة الدفع من خلال الاختيار والمفاضلة بين الأساليب أو طرق المحاسبة المؤثرة على الدخل الخاضع للضريبة بما لا يتعرض مع القوانين الضريبية.

## المطلب الثالث: الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف المحاسبة الإبداعية والحد منها

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا مجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها، وفيما يلي عرض أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالآتي:

1. لجان المراجعة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، والتي أسفرت عن قيام كل بورصة نيويورك وهيئة سوق المال الأمريكية بضرورة إنشاء لجان بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين

<sup>1</sup> القرى ميسون بنت محمد بن علي ، دوافع أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة في مملكة العربية السعودية دراسة الميدانية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز 2010 ، www.kau.edu ، تاريخ الاطلاع 2017/04/22 ، بدون صفحة.

المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلالية عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدره الشركات.<sup>1</sup>

2. خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل من عدة البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإنه لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغيت في معاييرها المعالجة البديلة، ووضعت معالجة قياسية في أغلب معاييرها.

3. الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية، ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

أ- سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغائها.

ب- أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرصة " الثبات " ويقصد بالثبات هنا، هو إثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية.

4. أما الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية، حيث أن المدقق الكفاء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها.

5. تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطرافهم، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يريدها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص وتتم عملية التثقيف عن طريق برنامج محاسبة تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسالة توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية.

6. تفعيل التنظيم المهني المحاسبة والتدقيق ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب يلتزم بها المحاسب والمدقق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> طارق المبيضين، أسامة عبد المنعم: دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الوثوقية في البيانات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، 2010، ص91.

<sup>2</sup> حسن فليح، وفارس جميل، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع، 2011، ص369.

7. تقييم تقرير المدقق ولو لمرة واحدة على الأقل سنويا، والذي يشمل وصفا شاملا للإجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة، وجميع الاستفسارات الصادرة من قبله أو من قبل جهات حكومية لإدارة الشركة، وطبيعة العلاقات التي تمت بينه وبين إدارة الشركة خلال الفترة موضع التقييم.<sup>1</sup>

وبشكل عام فالخلاصة أن المدقق الحسابات الكفاء يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت أنه لم تحدث تحريفات أو أخطاء، وهنا لا بد من الإشارة إلى نقطة مهمة ومن أنه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية التدقيق فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبية، ضمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات البيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير مدقق الحسابات إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل مدقق الحسابات.

### المبحث الثالث: مساهمة التدقيق المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

على الرغم من اهتمام المدقق باكتشاف الأخطاء والغش التي تقع في الدفاتر والتقارير المالية سواء كان يقوم بالتدقيق الاختباري أو التدقيق الشامل وكذلك اهتمام المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق بضرورة إلقاء مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش الجوهري على المدقق الحسابات في مواجهة رغبات المجتمع المالي والقضاء.

### المطلب الأول: أثر المحاسبة الإبداعية على وظيفة التدقيق

تعد قضية الغش المهمة في التفكير المحاسبي والأكثر إثارة للجدل والضغط التي تواجهها مهنة التدقيق في معظم دول العالم، وتختلف الآراء داخل المهنة بشكل كبير.

إن الانهيار غير المتوقع لعدد كبير من المنشآت منذ أكتوبر 1987 والمعروف بانهيار سوق المال والذي كان نتيجة الغش بوساطة المديرين التنفيذيين وكذلك انكشاف الغطاء عن فضائح انهيار العديد من الشركات العالمية في عام 2001 مثل Enron, world com, zerox وغيرها والتي كان من أهم أسبابها التلاعب وسوء استخدام الموارد المتاحة وتدني أخلاقيات بعض إدارات المنظمات ومكاتب التدقيق العالمية مثل آرثو أندرسون وكذلك إخفاء بعض المعلومات الداخلية ومحاولة التضليل، كل ذلك قد دفع وحث على الاهتمام بالقضية ودور المحافظين فيها وتأسيسا على ما تقدم يبذل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين ( IFAC ) جهودا أكثر إثارة لمواكبة رغبات وحاجات المجتمع المالي وفي هذا الإطار

<sup>1</sup> منير الشميمري، فاطمة العريفان: دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، بحث مقدم في مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، أكتوبر 2008، ص 35.

أصدر (IFAC) سلسلة متعاقبة من المعايير لتطوير مسؤوليات مدقق الحسابات بشأن الغش، ولقد ابتدأت هذه السلسلة بمعيار رقم 10 لعام 1989 واختتمت بمعيار التدقيق الدولي رقم 240 بآخر تعديلاته عام 2005.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: دور التدقيق المحاسبي في مواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها على القوائم المالية

على الرغم من اهتمام المدقق باكتشاف الأخطاء والغش الذي يقع في الدفاتر والتقارير المالية سواء كان يقوم بالتدقيق الاختباري أو التدقيق الشامل وكذلك اهتمام المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق بضرورة إلقاء مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش الجوهرية على المدقق في مواجهة لرغبات المجتمع المالي والقضاء إلا أن هذه الأخطاء والغش في تزايد مستمر حتى الآن لعدة أسباب أهمها:<sup>2</sup>

1. كبر حجم منشآت الأعمال واتساع نطاق أعمالها، والخدمات الخاضعة للتدقيق؛
  2. اختلاف المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق حول تحديد ارتباط مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر والتقارير المالية بالإدارة أم المدقق؛
  3. إن المعايير والتشريعات المهنية اقتصرت مسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش في حدود نطاق الذي قام فيه بذل العناية المهنية اللازمة.
- وفيما يلي أهم الإجراءات والاختيارات التي ينفذها المدقق للحد من آثار استخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية لحماية حقوق الأطراف ذات المصالح في الشركة وذلك في كل من قائمتي الدخل والمركز المالي:

#### أ- الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل:

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارس على عناصر قائمة الدخل ( الإيرادات والمصروفات ) إلى تحسين الربح بإظهار أرباح صورته ( غير حقيقية ) وذلك من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصروفات وكليهما معا وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات

<sup>1</sup> لندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية الأعمال قسم المحاسبة، 2009، ص 49-50.

<sup>2</sup> لندا حسن نمر الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 15-18.

وكلفتها وصافي الدخل في احتسابها كنسب الربحية وكفاءة النشاط، والجدول الآتي يتضمن عرضاً لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة الدخل والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها.

#### ✓ رقم المبيعات:

الهدف: تهدف الإدارة بممارستها لأساليب المحاسبة الإبداعية تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم مبيعات عن السنوات السابقة.

إجراءات المدقق المضادة: التحقيق من فواتير البيع وخصوصاً للصفقات المنقذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة.

#### ✓ كلفة البضاعة المباعة:

الهدف: تهدف الإدارة إلى تخفيض تكلفة البضاعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح.

إجراءات المدقق المضادة: التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.

#### ✓ مصروفات التشغيل:

الهدف: تهدف الإدارة إلى تخفيض مصروفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الربح.

إجراءات المدقق المضادة: التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في ذلك المصروفات.

#### ✓ نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة:

الهدف: تهدف الإدارة إلى المحافظة على مستوى الأرباح الحالية أو زائتها.

إجراءات المدقق المضادة: تقدير أثر إغلاق الخط والإنتاج على نتيجة الأعمال وأخذها بالاعتبار.

#### ✓ البنود الاستثنائية والبنود غير العادية:

الهدف: تهدف الإدارة إلى تحسين ربحية الشركة من عملياتها التشغيلية من خلال أنشطة غير تشغيلية.

إجراءات المدقق المضادة: استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي.

ب- الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي:

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة المركز المالي إلى تحسين المركز المالي للشركة وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم المطلوبات أو كليهما مع ذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل نسب السيولة أو الربحية وغيرها.

#### ✓ النقدية:

الهدف: تهدف الإدارة إلى تحسين على نسب السيولة.

إجراءات المدقق المضادة: استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة.

#### ✓ الاستثمارات المتداولة:

الهدف: تهدف الإدارة إلى زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة.

إجراءات المدقق المضادة: التحقق من صحة الأسعار المستخدمة.

#### ✓ الذمم المدينة:

الهدف: تهدف الإدارة على المحافظة على قيمة الذمم المدينة أو زيادتها بغرض التحسين على نسب السيولة.

إجراءات المدقق المضادة: طلب كشف بالذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة.

#### ✓ المخزون السلعي:

الهدف: تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة.

إجراءات المدقق المضادة: فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن.

✓ الاستثمارات طويلة الأجل:

الهدف: تهدف الإدارة إلى التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح دون الخسائر.

إجراءات المدقق المضادة: التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مدقق الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي.

✓ الأصول طويلة الأجل:

الهدف: تهدف الإدارة إلى تحسين أرباح الشركة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروفات الاستهلاك.

إجراءات المدقق المضادة: التحقق من نسب الاستهلاك وتعديل مصروف الاستهلاك.

✓ الأصول غير المادية:

الهدف: تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة موجودات الشركة لتحسين نسب الملائمة المالية بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء الأصول.

إجراءات المدقق المضادة: التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحية.

✓ المطلوبات المتداولة:

الهدف: تهدف الإدارة إلى تخفيض قيمة المطلوبات المتداولة لتحسين نسب السيولة.

إجراءات المدقق المضادة: التحقق من إثبات تلك الأقساط ضمن المطلوبات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة.

✓ المطلوبات طويلة الأجل:

الهدف: تهدف الإدارة إلى تحسين نسب السيولة وأرباح الشركة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقها.

إجراءات المدقق المضادة: التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل وذلك وعمل التعديلات اللازمة في نسب الرفع المالي.

✓ حقوق المساهمين:

الهدف: تهدف الإدارة إلى تحسين نتيجة أعمال المنشأة يتضمنها بشكل خاطئ أرباح محققة من سنوات سابقة واستبعاد الخسائر النتيجة عن تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بتعاملات أجنبية. إجراءات المدقق المضادة: تعديل ربح العام الجاري والنسب المرتبطة فيه ونسبة توزيع الأرباح.

✓ الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:

الهدف: تهدف الإدارة إلى التأثير على النسب المالية من خلال زيادة الموجودات وتخفيض المطلوبات. إجراءات المدقق المضادة: دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل توفير شروط تحقيقها على النسب المالية ذات العلاقة وتعديلها بالشكل المناسب.

## المطلب الثالث: دور المدقق المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

إن المسؤولية الأساسية للمدقق تتمثل في أن يوضح في تقريره رأيه للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزاعم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا وكذلك دون وجود أي تجاوزات أو تحريفات وأنها لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

## 1- أخلاقيات مهنة التدقيق

تعد الالتزامات الأخلاقية أحد أهم الركائز الأساسية التي يجب توفرها في كافة المهن بوجه عام، وعلى وجه الخصوص المهن التي تعتمد على استخدام الحكم الشخصي ومنها مهنة التدقيق المحاسبي ويكون المدقق تابع للمؤسسة فإنه يواجه ضغوطات من طرف المديرين وهذا لستر بعض التلاعبات الممارسة من طرف الإدارة، ولكن التزام المدقق بأخلاقيات المهنة تجبره على كشف كل التلاعبات الممارسة للوصول إلى أعلى مستويات الأداء.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 76.

وقد وضع معهد المدققين المحاسبين أربعة مبادئ أخلاقية، حيث قسم الميثاق الأخلاقي إلى عنصرين أساسيين هما:<sup>1</sup>

1. المبادئ المرتبطة بالمهنة وتطبيق معايير التدقيق؛
  2. قواعد السلوك والتي تصف معيار السلوك المتوقع للمدققين الداخليين، ويساعد في تفسير المبادئ في التطبيق العملي و المعدة للسلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين.
- وقد تضمن كل مبدأ مجموعة من القواعد السلوكية كما يلي:

#### أولاً: مبدأ النزاهة

وتضمن القواعد السلوكية التالية:

1. يجب على المدققين الداخليين أداء عملهم بأمانة وحذر، ومسؤولية؛
2. يجب على المدققين الداخليين أن يحافظوا على القانون ويتوقعوا اكتشاف أية أفعال بواسطة القانون أو المهنة؛
3. يجب على المدققين الداخليين أن لا يشتركوا في أنشطة غير قانونية أو غير معروفة أو معيبة لمهنة التدقيق الداخلي أو المؤسسة التي يعملون فيها؛
4. يجب على المدققين الداخليين أن يحترموا و يساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمؤسسة التي يعملون فيها.

#### ثانياً: مبدأ الموضوعية

وتضمن القواعد السلوكية التالية:

1. يجب على المدققين الداخليين أن لا يشاركوا في أية أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو من المفترض أن تضعف تقييم غير متحيز؛
2. يجب على المدققين الداخليين ألا يقبلوا أية شيء ربما يضعف أو من المفترض أن يضعف حكمهم المهني؛

<sup>1</sup> أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

3. يجب على المدققين الداخليين الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم والتي إن لم يفصحوا عنها ربما تؤدي إلى تشويهه (Distort) تقاريرهم عن الأنشطة التي يدقونها.

### ثالثا: مبدأ السرية

وتضمن القواعد السلوكية التالية:

1. يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا عقلاء بشأن استخدام وحماية المعلومات المكتسبة أثناء القيام بواجباتهم؛

2. يجب على المدققين الداخليين أن لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب شخصي أو بأي أسلوب لا يتفق مع القانون أو يضر بالأهداف الشرعية والأخلاقية للمؤسسة التي يعملون فيها.

### رابعا: مبدأ الكفاءة المهنية

وتضمن القواعد السلوكية التالية:

1. يجب على المدققين الداخليين أن يؤديوا فقط الخدمات بالمعرفة والمهارة الضرورية والخبرة؛

2. يجب على المدققين الداخليين أن يؤديوا خدمات التدقيق الداخلي طبقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛

3. يجب على المدققين الداخليين أن يحسنوا باستمرار كفاءتهم، فعالية، وجودة خدماتهم.

### 2- مسؤولية المدقق الداخلي في اكتشاف الغش

لم تحدد معايير التدقيق أي فروق بين مسؤوليات المدقق عند البحث عن الأخطاء والغش أو مسؤولياته عن البحث عما إذا كان التحريف ناشئا من تقارير مالية مضللة أم ناتجا من اختلاس الأصول، بالنسبة لكل من الأخطاء والغش يتعين على المدقق أن يحصل على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية تخلو من التحريفات الجوهرية، وتعترف المعايير أيضا بأنه غالبا ما يكون من الصعب أن يتم اكتشاف الغش مقارنة بالأخطاء، إذ أن الإدارة أو العاملين فيها الذين يرتكبون الغش يحاولون إخفاء ذلك الغش، إن الصعوبة في اكتشاف الغش لن يغير من مسؤولية المدقق عن تخطيط وأداء عملية التدقيق على وجه سليم، وإن احد أهم أجزاء التخطيط لكل عملية تدقيق تتمثل في تقييم

مخاطر حدوث الأخطاء والغش، وعند إجراء تقييم الغش لعل من المفيد الوضع في الاعتبار أن الغش يتضمن عادة خاصيتين هما:<sup>1</sup>

1- الضغط والحافز على ارتكاب الغش: عندما يكون ذلك الضغط مرغوباً لأغراض الكسب المالي المباشر في حالة اختلاس الأصول أو كسب مالي غير مباشر في حالة التقرير المالي المضلل، قد يمثل الكسب في الحالة الثانية على سبيل المثال القيمة السوقية لأسهم الشركة التي تحتفظ فيها الإدارة.

2- الفرص المدركة لارتكاب الغش: على الرغم من أن هناك حافزاً لارتكاب الغش، إلا أنه من غير المحتمل أن يحدث الغش إلا إذا كان الشخص أو الأشخاص ذو الصلة يعتقدون يمكنهم ارتكابه بدون أن يتم اكتشافه.

وهناك اختلاف رئيسي فيما بين التقرير المالي الاحتمالي واختلاس الأصول، إذ أن التقرير المالي الاحتمالي يضر المستخدمين عن طريق توفير معلومات غير صحيحة تتضمنها البيانات المالية التي يتخذون قراراتهم بناء عليها، أما عندما يتم اختلاس الأصول فإن حملة الأسهم والدائنين والآخرين قد يصابون بأضرار بسبب أن الأصول لم تعد ملكيتها متاحة كحقوق وموجودات الشركة، وبالتالي فإن كلا النوعين من الغش من المحتمل أن يؤدي إلى الضرر بالمستخدمين، وعادة ما يتم إعداد التقرير المالي الغشّي عن طريق الإدارة، وأحياناً بدون معرفة العاملين بالمؤسسة، حيث أن الإدارة في وضع يمكنها من اتخاذ قرارات مرتبطة بالمحاسبة وإعداد التقارير بدون علم العاملين فيها، وعادة وليس دائماً ما يتم ارتكاب سرقة الأصول عن طريق العاملين وليس عن طريق الإدارة، وغالباً ما تكون قيمتها غير جوهرية، وإن أحد الأمور الهامة لاختلاس الأصول تتمثل في التمييز بين سرقة الأصول والتحريفات الناشئة من سرقة الأصول.

<sup>1</sup> لندا حسن نمر الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 54- 55.

## خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من خلال هذا الفصل أنه قد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المدققين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هنالك البعض يرغب بتحقيق أهداف محددة سواء من أعضاء مجلس الإدارة أو من ملاك الشركات أو من أصحاب المصالح، الأمر الذي يدفعهم أحيانا إلى معالجة البيانات المحاسبية للشركة أو التلاعب بها عن طريق ابتداع طرق وأساليب محاسبية دقيقة مستغلين بعض السياسات المحاسبية أو الثغرات القانونية وهو ما يطلق عليه ( المحاسبة الإبداعية) وذلك بغرض تحقيق الأهداف التي يصبون إليها من أجل تجميل الصورة التي تعكسها الأرقام الموجودة في القوائم المالية على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي ( الميزانية).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

لمؤسسة صناعة الخزف

**CERAMIS**

تمهيد:

بعد تناولنا موضوع النظري لموضوع دور التدقيق المحاسبي في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية في الفصول السابقة سنحاول من خلال هذا الفصل، واستنادا إلى ما سبق ذكره في الجانب النظري بإسقاطه على الجانب التطبيقي ونحاول التعرف على واقع التدقيق المحاسبي في مؤسسة السيراميس محاوليين من خلال دراسة إبراز الجوانب المتعلقة ببحثنا والمتمثل في دور التدقيق المحاسبي في من الحد تأثير المحاسبة الإبداعية من خلال إجراء مقابلة مع المكلفين بتسيير الوحدة وطلب الوثائق المعتمدة فالدراسة، في محاولة معرفة نظام المحاسبي والرقابي ودوره في تحسين أداء المالي فالمؤسسة.

لذلك قمنا بتقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: تقديم المؤسسة ونشاطها.
- ✓ المبحث الثاني: وضعية التدقيق المحاسبي في المؤسسة.
- ✓ المبحث الثالث: تسوية وتصحيح الأخطاء المحاسبية من طرف المدقق المحاسبي.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة "صناعة الخزف" CERAMIS ونشاطها

يعتبر مصنع صناعة الخزف من بين المؤسسات المتوسطة الرائدة في الصناعة المحلية للخزف الحائطي وفي هذا المبحث سوف نتعرف أكثر على هذه المؤسسة وهذا من خلال التطرق إلى:

- التعريف بمؤسسة "صناعة الخزف" CERAMIS
- الهيكل التنظيمي لمؤسسة
- وظائف مؤسسة (مجال نشاط مؤسسة)

المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة "صناعة الخزف" CERAMIS

عبارة عن شركة مساهمة 55% من رأس المالها الاجتماعي تمثله الدولة و45% قطاع الخاص.

وهي شركة ذات أسهم مختلطة بين القطاع العمومي شركة الصرف للعرب وخاص وبعد أول نموذج شراكة بين القطاعين على المستوى الوطني، أنشئت الشركة عام 2002 وبدء الإنتاج بها عام 2007 وتنتج على مساحة 2 هكتار طاقتها الإنتاجية سنويا أكثر من مليون متر من البلاط يعمل بالشركة حوالي 120 عاملا مقسمين إلى قسمين:

- عمال الإنتاج - عمال الإعانة.

وهي شركة متخصصة في إنتاج وتسويق مواد سيراميك وخاصة البلاط الحائطي ومن بين منتجاتها بلاط من نوع:

- 20 سم \* 30 سم؛
- 20 سم \* 40 سم؛
- 25 سم \* 30 سم؛
- 25 سم \* 40 سم؛
- 08 سم \* 30 سم؛
- 08 سم \* 40 سم.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف (CERAMIS)

❖ دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف (CERAMIS):

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من المديرية العامة (الإدارة العامة) التي تشرف على عدة مصالح تقوم كل واحدة منها بدورها الفعال في تحقيق أهداف المؤسسة، وسوف نتطرق فيما يلي إلى دور كل من هذه المصالح.

1. الإدارة العامة: يشرف عليها مدير المؤسسة وهي تقوم بالإشراف على كل المصالح الفرعية وتتمثل هذه المصالح في:

✓ مصلحة المحاسبة والمالية: تقوم هذه مصلحة بتسيير الموارد المالية ومحاسبة للمؤسسة، تسيير العمليات المالية للاستغلال، وتنقسم إلى قسمين:

• مصلحة المالية: تقوم هذه المصلحة بصرف السيولة النقدية عن طريق البنك أو الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومراقبة الحركات المالية.

• مصلحة المحاسبة: يمكن تلخيص مهام هذه المصلحة فيما يلي:

- إعداد وتحضير ميزانية مختلف الأقسام وكذا الميزانية العامة للمؤسسة في الآجال القانونية؛

- تسجيل كل التدفقات المالية و جميع الحركات التي تحدث على مستوى موارد ونفقات المؤسسة باستخدام دفاتر محاسبية؛

- فحص كل العمليات الخاصة بدفع مستحقات المؤسسة من قبل العملاء قبل تسجيلها محاسبيا.

✓ مصلحة النظافة والبيئة: هي المسؤولة على نظافة البيئة والمحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

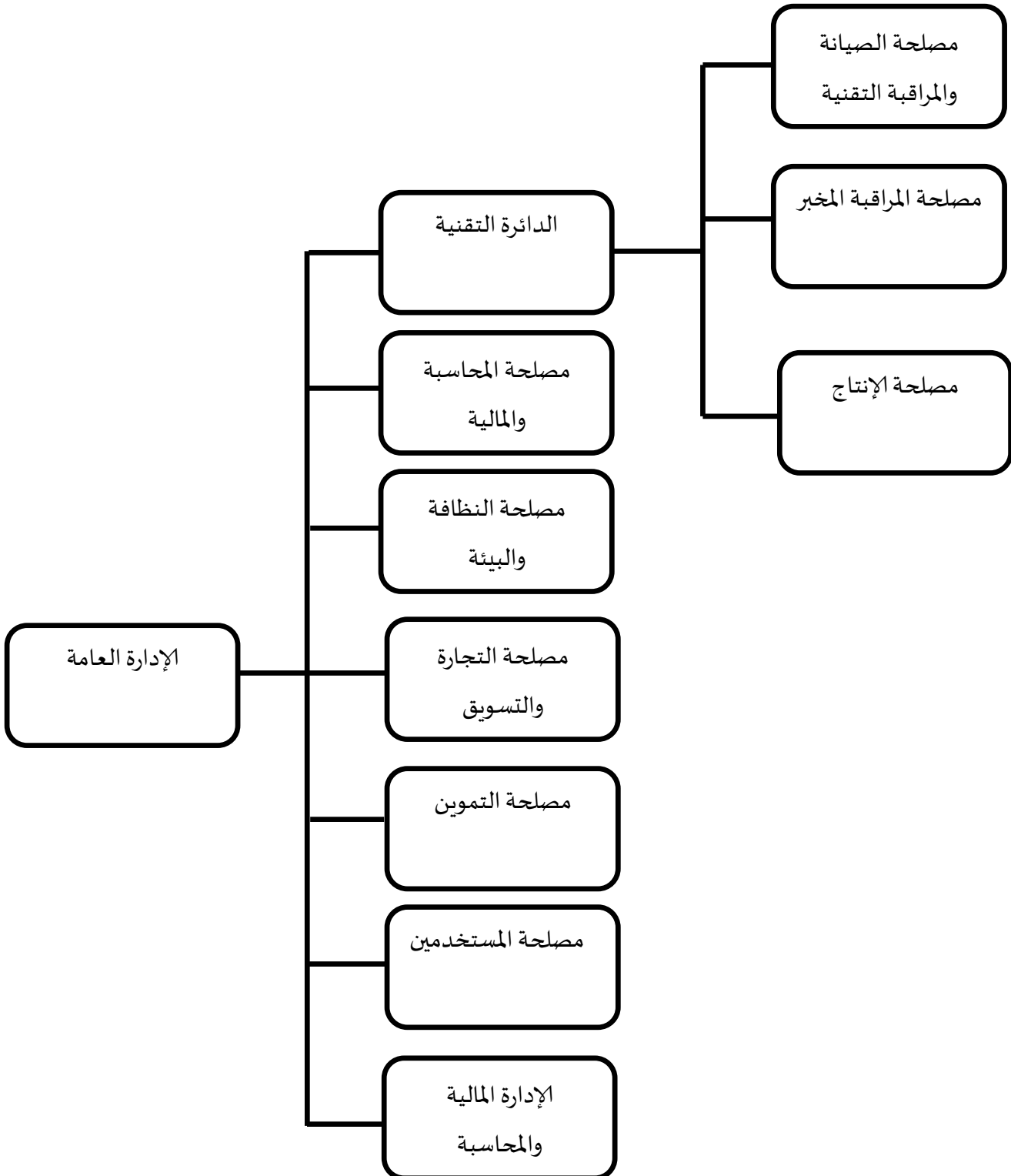
✓ مصلحة التجارة والتسويق: تقوم هذه مصلحة بضمان التموين وتسيير المخزونات، المبيعات، النقل، وكذلك هي المسؤولة عن تسويق وتوزيع المنتج.

✓ مصلحة التموين: هي مصلحة مسؤولة عن تموين المؤسسة بجميع المواد والأدوات الإنتاجية، هناك نوعان من المواد المستعملة ( مواد داخلية محلية و مواد مستوردة).

✓ مصلحة المستخدمين: وهي مصلحة تهتم وتعالج مصالح العمال الأجرة + إدارة العامة.

- ✓ مصلحة الصيانة والمراقبة التقنية: هي التي تسهر على تصليح الأعطاب و صيانة الأجهزة والمعدات و مراقبتها.
- ✓ مصلحة المراقبة والخبرة: هي المسؤولة على مراقبة جودة المنتج.
- ✓ مصلحة الإنتاج: هي مصلحة تحتوي على معظم العمال داخل المؤسسة و هي محطة الاهتمام داخل المؤسسة بحيث أنها هي المسؤولة عن إنتاج المؤسسة.

الشكل رقم(4): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الخزف (CERAMIS)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث: وظائف مؤسسة الخزف (CERAMIS):

للمؤسسة الخزف عدة وظائف وتتمثل هذه وظائف فيما يلي:

❖ وظيفة الإنتاج: يمر إنتاج البلاط بعدة مراحل تكمن في:

- البلاط؛
- التجفيف؛
- القولية؛
- التجفيف؛
- التلوين؛
- التسخين؛
- الاختيار والتعليب.

1. البلاط: تخلط المواد الأولية بعد تنقيتها في قدر باستعمال الماء هناك خلط العجينة باستعمال مواد طينية ورمل وماء ومن جهة أخرى هناك خلط أخير للمواد المستعملة في التلوين.
2. التجفيف: تقذف العجينة المتحصل عليها في سخان به شعلة من التجفيف العجينة لتتحصل على غبار حيث يتم إخراج الماء من العجينة.
3. القولية: يفرغ الغبار الناتج عما سبق في القالب من نوع المواد المصنعة

مثال: بلاط من نوع 20 سم × 30 سم ثم تقوم الآلة الخاصة بالضغط على قالب لينتج منه بلاط متماسك.

4. التجفيف: يدخل القالب الناتج من مرحلة السابقة في جهاز به هواء ساخن حيث يتم تجفيف نسبي للماء المتبقي.
5. التلوين: في هذه المرحلة يضاف إلى المنتج المرحلة السابقة الألوان.
6. التسخين: في هذه المرحلة يتم تسخين البلاط في فرن تصل درجة حرارته 120 م°.
7. الاختيار والتعليب: في هذه المرحلة يتم فيها اختيار وتعليب المنتج وتصنيفه إلى نوعين أولي والآخر ثانوي.

❖ وظيفة التسويق: تقوم على التسويق المنتج عالي الجودة موافق لمقاييس الدولية والوطنية بأسعار مدروسة وفي متناول الجميع ضمن سياسة المجموع حيث يتم إنتاج ما يباع في السوق إذا يتم دراسة أهم المنتجات الموجودة و المتداولة في السوق من حيث إمكانية إنتاجها.

يتم إنتاج وطرح هذه المنتجات في السوق بامتيازات وبجلب الزبائن مع أخذ إمكانية الإنتاج المنتج الخاص بالشركة وذلك لطرحه في السوق، وكذا استهدفت المستهلك المباشر خاصة شركة البناء.

### المبحث الثاني: وضعية التدقيق المحاسبي في المؤسسة

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى عرض مقابلة وتحليل نتائجها:

#### المطلب الأول: التعريف بأداة الدراسة

من خلال المقابلة التي أجريتها مدة التريص استخلصنا أن مؤسسة سيراميس من أهم المؤسسات المحلية لصناعة الخزف وتسويقه، ومن أجل البرهنة على الفرضيات بحثنا اعتمادنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المناسب لموضوع بحثنا، ذلك أن طبيعة البحث هي التي تفرض نوع المنهج المتبع، وفي بنود معرفة وضعية التدقيق المحاسبي وإسهاماته في ضبط وتحسين الأداء.

#### \*مصادر جمع البيانات الميدانية:

تم جمع المعلومات العلمية الميدانية من محل الدراسة عن طريق أدوات جمع البيانات التالية:

- المقابلات والزيارات الميدانية نظرا لطبيعة موضوع البحث.

- الوثائق والدفاتر الخاصة بالمؤسسة.

#### \* أدوات جمع البيانات الميدانية:

لجمع المادة العلمية الميدانية استخدمنا المقابلة بغية معرفة واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة:

- المقابلة: حيث تم استعمالها للحصول على المعلومات وذلك من خلال مقابلة بعض المسؤولين في

أقسام المالية وكانت الأسئلة المطروحة تهدف إلى:

\* معرفة وضعية التدقيق المحاسبي في المؤسسة ؛

\* مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي .

\* الأطراف المعنية بالمقابلة

جدول رقم(01): الأطراف المعنية بالمقابلة

الأشخاص المستجوبين	المديريات والمصالح
- المدير العام	- قسم المدير العام
- المدقق الداخلي	- مصلحة التدقيق
- المحاسب	- مصلحة المالية والمحاسبة

المصدر: من إعداد الطالب

سيرورة المقابلة: الجدول التالي يوضح كيفية سير المقابلة من حيث عددها والمدة التي استغرقتها

جدول رقم(2): كيفية سير المقابلة

المدة الزمنية	عدد المقابلات	مستويات إجراء المقابلة
20د	01	المدير العام
25د	02	المدقق الداخلي
1سالى 2.30سا	04	المحاسب

محاوِر المقابلات : كانت محاور المقابلات موجهة نحو معرفة مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء

المالي داخل المؤسسة محل الدراسة.

## المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محل الدراسة

بعد محاولتنا لتغطية الجوانب النظرية للبحث حاولنا أن نحيط بالموضوع من جانب التطبيق بالقيام بالدراسة ميدانية استطلاعية عن طريق إجراء مقابلات في مؤسسة السيراميس مع المدير العام ورئيس قسم المالية والمحاسبة، المدقق الداخلي والذين رحبوا بالدراسة وحاولوا الإجابة على معظم الأسئلة المقدمة.

نموذج الأسئلة المطروحة: لقد قسمنا الأسئلة المطروحة على بعدين من دراسة وكانت كالتالي:

## البعد الأول: الأسئلة خاصة بتدقيق المحاسبي؟

01- ما هو مفهومكم لتدقيق المحاسبي؟

02- من الذي يقوم به؟ ما هو مستواه التعليمي؟

03- ما هي خطوات التدقيق؟

04- هل يوجد قسم خاص بالتدقيق المحاسبي؟

05- من الذي يصنع الخطط والإجراءات المتبعة لعملية الرقابة؟

06- من الذي يشرف على تنفيذ هذه الخطط ومتبعتها؟

07- هل هناك مهام منفصلة لكل شخص بالمصلحة أم يوجد تعدد المهام لشخص واحد؟

09- هل توجد هناك زيارات دورية من لمصالح المؤسسة (قسم إنتاج، مصلحة التجارية، مصلحة

الشراء...؟) من الذي يقوم بها؟

10- ما هي أنواع التقارير الرقابية الداخلية عندكم؟ وهل هي شهرية أم ثلاثية...؟

11- هل يوجد هناك تقارير حول نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الخارجي؟

## نموذج الإجابات المقارنة:

بعد طرح الأسئلة قدمت لنا الإجابات التالية من طرف رئيس مصلحة قسم المالية والمحاسبة والمدقق الداخلي والمدير العام للمؤسسة وتمثلت ملخص الإجابات كالتالي:

## البعد الأول: الإجابة الخاصة بالتدقيق المحاسبي

ج1: مفهوم التدقيق المحاسبي: عبارة عن إعادة مراجعة الوثائق وسجلات المحاسبية وتأكد من صحتها عبر مختلف مراحل التدقيق المعروفة الفحص، التحقيق، التقرير.

ج2: يقوم به شخص واحد مستقل عن لإدارة المؤسسة وهو المسؤول عن الرقابة داخل المؤسسة، وله مستوى جامعي مع تريض في تخصص.

ج3- خطوات التدقيق: الفحص، التحقيق، التقرير.

ج4- نعم يوجد قسم خاص بالتدقيق الداخلي

ج5- الذي يضع الخطط والإجراءات المتبعة لعملية التدقيق هو المدير العام مع مسؤول الرقابة.

ج6- الذي يشرف على عملية التخطيط والتنفيذ ومتابعة هو المدقق الداخلي مع مساعدة مسؤول الرقابة الداخلية.

ج7- يوجد، فصل فالرقابة المحاسبية هي التحقق من الوثائق ومن تسجيلها، أما الإدارية فهي التحقق من الإجراءات والقوانين المتبعة داخل المؤسسة، أما الضبط الداخلي لا يوجد.

ج8- تبين لنا يوجد فصل في المهام كل عامل.

ج9- توجد زيارات دورية لمصالح المؤسسة، وتكون دورتين في السنة من طرف المدقق الداخلي.

ج10- توجد، وهي شهرية.

ج11- توجد تقارير حول نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الداخلي.

وعلى سبيل المثال نقف على عملية الشراء بالمؤسسة والتي تتم وفق الإجراءات التالية:

وفي أول خطة يقوم بالعملية رؤساء المصالح بحصر الاحتياجات وذلك حسب الخدمة التي يقدمها المصلحة، فمثلا مصلحة الإطعام: يقوم رئيس مصلحة الإطعام بتحرير وصل الطلب التموين بالسلعة، ثم يدفعه إلى أمين مخزن الذي بدوره ينظر في الطلب، وإذا لم يتمكن من تلبيةه لعدم وجود المواد أو السلعة المطلوبة في المخزن لديه، يقوم بتحويل هذا الوصل لمسؤول الشراء، الذي بدوره يحوله إلى مسؤول الرقابة للمصادقة عليه، ثم يعاد الوصل طلب التموين إلى الشراء الذي يتكفل بجلب المواد المطلوبة من الموردين الذين تتعامل معهم المؤسسة، وبعد وصول المواد مع التسليم يقوم مسؤول الشراء بتقديم البضاعة مع وصل التسليم إلى أمين المخزن، بكل من حضور مسؤول الرقابة وأمين التأكد من صحة المواد من الناحية الكمية والنوعية.

#### المطلب الثالث: عرض تقييمي للتدقيق الداخلي للمؤسسة

أعطت مؤسسة السيراميس أهمية كبرى للتدقيق الداخلي واعتبرتها من الركائز الأساسية التي سوف تمكننا من التحكم ورقابة تسيير نشاطها وتتبع ما تم التخطيط له، ومن أجل الوقوف على أهم نقاط الضعف (الانحرافات) وتحليلها واتخاذ موقف مناسب حولها وكذلك تقييم ما تم انجازه.

#### الفرع الأول: تقييم التدقيق الداخلي للمؤسسة

لقد أدرك مسيرو مؤسسة أنه لا يمكن في أي حال من أحوال تسيير وبفاعلية مؤسسة بهذا الحجم والتنوع في الفروع وتوزيعها عبر نقاط عديدة، إلا باللجوء إلى طاقم مؤهل يعتمد عليه في إدارة التدقيق الداخلي، فاعتماد مالكي ومديرو مؤسسة على التدقيق الداخلي، من أجل الاستفادة منه ولاستخدامه في العديد من القضايا التسييرية واتخاذ القرارات السليمة.

- مصلحة التدقيق المحاسبي الداخلي: وهي تحتوي بدورها على:

أ- رئيس مصلحة: وهو الذي يتكفل بالمسؤوليات والأنشطة المتمثلة في:

\* إعداد البرنامج السنوي للفحوصات والسهرة على حسن سيرها.

\* إعلام وتبليغ المسؤولين المحليين والجهويين بنتائج تلك الفحوصات والمواجهة الميدانية بما فيها الثغرات

والنقائص واقتراح التوصيات، إضافة إلى هذه المسؤولية المسندة إلى رئيس المصلحة فإنه مكلف بإنجاز

المهام التالية:

- تحضير البرامج وعرضه على المديرية؛

- الإشراف على سير المهمات وإضافة بعض المعلومات الضرورية وإرسال التقارير.

ب- رئيس المهمة: وهو الذي يتولى المهام التالية :

- الإشراف على المدققين ؛

- تقديم النصائح وإرشاداتهم :

- إعداد التقارير.

ج- فريق المدققين: وهم المكلفون بالمسؤوليات والنشطة التالية :

- ضمان فعالية واحترام إجراءات الرقابة الداخلية ؛

- الإطلاع المستمر على طرق الفحص بما فيها المعايير والتطور الحاصل؛

- إعداد برنامج ومخططات المهمات وعرضها رئيس مجلس الإدارة؛

- السهر على حسن سير المهمات وتقديم إجراءات السير في المؤسسة، تقييم نظام الرقابة الداخلية، مراقبة التسجيلات المحاسبية مقارنة بالقواعد المستعملة، وإعداد تقرير في نهاية المهمة لإثبات حالة المصلحة التي تم فحصها.

معيار التأهيل بالنسبة للمدقق الداخلي: يعد التأهيل المهني، التكوين الاستقلالية من أهم معايير التدقيق الداخلي التي تمكنه من أداء مهامه بأكثر كفاءة.

### الفرع الثاني: المهام الأساسية للتدقيق المحاسبي في المؤسسة

تقوم بالمهام التالية الأساسية:

- تنشيط ومراقبة تطبيق سياسة الرقابة الداخلية وفعاليتها؛
- مراعاة احترام وتطبيق معايير التدقيق والسلوك المهني للمدققين المبتدئين؛
- السهر على احترام وتطبيق السياسات والإجراءات المعمول بها بالمؤسسة ؛
- تأمين وضمان جودة المهمات واحترام المعايير والمناهج المهنية سارية المفعول؛
- التقرير حول مهمات التدقيق المنجزة على مستوى مختلف هياكل التدقيق؛
- التكفل بمهام التدقيق خاصة المطلوبة من طرف الإدارة العامة.

### المبحث الثالث: تسوية وتصحيح الأخطاء المحاسبية من طرف المدقق المحاسبي

يتمثل عمل المدقق المحاسبي في فحص البيانات والتحقق من صحتها ثم يقوم بإعداد تقرير يلخص فيه ما قام بإنجازه ووضع النتائج التي توصل إليها من خلال تحرياتة.

## المطلب الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية

عند تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة مت التوصل إلى نقاط الضعف التي تعتبر هامة على الصعيد التنظيمي الواقع وهي :

- عدم وجود هيكل تنظيمي رسمي ومناسب للمؤسسة؛
- عدم وجود وظيفة تحكم فالمؤسسة؛
- هناك تداخل في المهام إذ أن المحاسب هو نفسه أمين خزينة وهو من يقوم بالدفع للبنك؛
- عدم وجود جرد مادي للموجودات والمطلوبات للشركة؛
- وقد لوحظ عدم التوافق خصوصا بين جمال المحاسبة وتمويل لخدمة؛
- غياب ملاحظات ملحق الميزانية؛
- عدم وجود ملاحظات حول الميزانية المحاسبية والميزانية الجبائية .

## المطلب الثاني : التسويات الجرد للمدقق المحاسبي

وتتم وفق العناصر التالية:

## الفرع الأول: الجرد

تعتمد الشركة على نظام الجرد السنوي أي مرة في نهاية السنة المالية في 31/12/ن و هذا بحضور المدقق المحاسبي الداخلي وتشكيل فرق للقيام بعملية الجرد كما يلي :يتقرر في اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ عملية الجرد ثم تتم تهيئة كل الأوضاع للقيام بعملية قبل حضور محافظ الحسابات وتجهيز مكتب خاص به للعمل، وإختيار فريقين للعد وفريق ثالث للمراقبة والتأكد من صحة النتائج المتوصل إليها.

## 1- بالنسبة للجرد المادي للثبيلات :

يقوم به فريقان (أ) و(ب) كل فريق مكون من 12 شخص يقوم كل فريق بالعد على حدا بحيث يعثر على ورقة جرد محتوي بيان التثبيت ورقمه التسلسلي حسب المخطط المحاسبي للمؤسسة، وفي آخر عملية الحساب يقوم المسؤول عن الجرد المادي للثبيلات بمراقبة عمل الفريقين والتأكد من صحة النتائج المحصل عليها ومطابقتها وذلك بحصول الفريقين على نفس العدد، وبعدها يضع مسؤول الفريق المراقبة تقريره النهائي حول عميلة الجرد التثبيلات.

وفي حالة عدم مطابقة العدد الذي تحصل عليه الفريق "أ" مع النتيجة التي توصل إليها الفريق "ب" هنا يقوم المراقب بالتأكد بنفسه بطلب العد من جديد وبحضوره الشخصي والتأكد من سبب الخطأ ويتم تصحيحه، ويتم تسجيل كل العملية والنتائج المتحصل عليها.س العدد، وبعدها يضع مسؤول فريق المراقبة تقريره النهائي حول عملية جرد التثبيلات.

## 2-- بالنسبة للجرد المادي للمخزون:

نفس العملية تحدث عند القيام بالجرد المادي للمخزون حيث يأتي المدقق المحاسبي إلى المؤسسة يوم الجرد لإعطاء شارة الانطلاق ثم يشرف على م ا ر ق بة العملية والتأكد من تصريحات الجرد والعملية ككل وهل حضر الفريقان كما هو مفترض وهل قام كل فريق بعمله.وله أن يحضر إلى غاية نهاية عملية الجرد كما بإمكانه المغادرة والاكتفاء بأخذ عينات من الماديات حسب تقديره إخلاص وله الحرية في ذلك.

## 3- بالنسبة للجرد المحاسبي :

الجرد المحاسبي يقوم به المحاسب المؤسسة باستعمال الحاسوب والملفات والدفاتر لمحاسبية وترصيد الحسابات ووضع النتائج النهائية. ثم يقوم بمقارنتها مع نتائج الجرد المادي لمعرفة إن كان هناك تطابق بين النتائج أو هناك اختلاف أو تباين بينهما وعليه فإن المحاسب يجب عليه أن جيد النتائج

نفسها، وفي حالة يتأكد من نتائجه ثم يطلب من مسؤول المخزن التأكد من البيانات الموجودة عنده و أن لزم الأمر يطلب من فريق الجرد إعادة عمله. ثم يقوم المدقق المحاسبي بفحص النتائج واختبارها باستعمال العينات العشوائية.

#### 4-التسوية وتصحيح الأخطاء المحاسبية :

بنسبة للتسوية بصفة عامة تجرى عن طريق برنامج الإعلام الآلي إذ يقوم محاسب المؤسسة بإدخال البيانات إلى الكمبيوتر والبرنامج يقوم بتصحيح التلقائي أو لإعلام عن وجودا الخطأ ونادرا ما تستعمل طريقة المتمم بالصفير ويتفادى استعمال طريقة القيد العكسي كي لا يظهر الحساب المراد تصحيحه في الطرف الآخر كأن العملية تتم ولكنها لم تتم.

#### الفرع الثاني: التسوية

تتم عملية التسوية بالنسبة للإهلاكات والمؤونات:

#### 1- بالنسبة للاهلاكات:

تستعمل الشركة في حساب الإهلاك طريقة القسط السنوي الثابت للتثبيات العينية بمعدل 25%، أي أن مدة الإهلاك 4 سنوات .

أما القسط السنوي الإهلاك فيحسب كما يلي:

القسط السنوي الإهلاك=القيمة الأصلية\*معدل الإهلاك \* عدد لأشهر /12.

الفرع الثالث: نقل الحسابات والأرصدة المتحصل عليها إلى ميزان المراجعة

تم وضع أرصدة الحسابات المتحصل عليها في ميزان المراجعة وتعتمد المؤسسة على نوعين هما :

- الميزان العام: ويحتوي على جميع الحسابات الميزانية ولكن بستة أرقام على الأكثر لتصل إلى الحساب الرئيسي برقمين كما هو مسجل في النظام المحاسبي المالي.

- الميزان الخاص: وهو ميزان مراجعة خاص بحسابات الغير وله نفس شكل ميزان المراجعة العام، نأخذ ميزان المراجعة العام للمؤسسة بتاريخ 2017/12/31 يضمن الحسابات التالية من المجموعة الأولى.

## خلاصة الفصل الثالث:

لقد اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على كيفية إجراء التدقيق والخطوات المتبعة في عملية التدقيق كما أن وجود التدقيق الداخلي يضمن التطبيق والتنفيذ الفعلي للإجراءات المسطرة، وكذلك من أجل التقليل من الأخطاء والانحرافات المحتملة الحدوث، تسعى مؤسسة السيراميس إلى توفير جو رقابي يساعدها على أداء أنشطتها بصورة تقل فيها الانحرافات والأخطاء غير المرغوب فيها، كما تسعى إلى تبني طرق ونماذج التسييرية ورقابية حديثة، وقفت مؤسسة من أجل جعل التدقيق الداخلي كأداة تساعد في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة الأمر الذي يجعلها تحقق مجموعة من النتائج المتلاحقة عبر السنوات متلاحقة منذ إنشائها، لذلك ساعد التدقيق على تفعيل مختلف النتائج الإيجابية، وأظهرت لنا الدراسة مدى أهمية التدقيق في تحقيق أهداف ومتطلبات المؤسسة، بحيث يعتبر من الأدوات الأساسية والضرورية التي لا بد من اعتمادها في التسيير .



الخاتمة العامة

تمنح المؤسسات أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها وضمن احترام حقوق أصحاب المصالح بها، الشيء الذي أدى إلى ضرورة وضع مدقق داخلي لحماية حقوقها وموجداتها، وكذا الاستعانة بمحافظ حسابات لضمان الاعتمادية للمعلومات المالية، وتحقيق المصدقية والشفافية للسجلات والمستندات، وكذا سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش إضافة إلى التصرفات غير الأخلاقية التي ينتهجها المحاسبين في مهنتهم بغرض تحقيق غايات وأهداف ومصالح معينة من خلال استغلال الثغرات أو الاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيحها المعايير المحاسبية للوحدة الاقتصادية وهذا ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية.

ولذلك قمنا بدراستنا "دور التدقيق المحاسبي في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية" كمحاولة للإجابة عن إشكالية البحث والتي تدور حول مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في الحد من تأثير المحاسبة لإبداعية، وذلك انطلاقاً من الفصول الثلاثة التي تضمنتها المذكورة، والتي حاولت الإجابة عن الفرضيات الأساسية للبحث على النحو التالي:

#### نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية كما يلي:

- الفرضية الأولى: والمتضمنة "حق إطلاع المدقق على السجلات والدفاتر والمستندات وكل ما يخص مهنة للوصول لنقطة إبداء رأيه المحايد في التقرير" هي فرضية صحيحة لأن محافظ الحسابات له الحق في ذلك لما يخوله له القانون.
- الفرضية الثانية: والتي مفادها أن: "المحاسبة الإبداعية هي ممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرص التلاعب والغش مما نتج عنها بيانات مالية غير صحيحة أما نشأتها كانت عند فشل الشركات في تحقيق الأهداف المنتظرة والمتوقعة من قبل المستثمرين ومحليين ماليين" فهي فرضية مقبولة.
- الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن التدقيق المحاسبي يرفع الأداء من خلال كشف عمليات الغش، تخفيض مستويات الغش والتلاعب بالحسابات، هي فرضية خاطئة لأن الهدف من تدقيق حسابات المؤسسة ليس فقط كشف الغش وإنما معرفة المركز الدالي للمؤسسة عن طريق تدقيق عمليات المؤسسة الذي من شأنه المحافظة على موجودات المؤسسة.

• **الفرضية الرابعة:** والمتضمنة أنه: يعتمد المدقق في أداء مهمته على وسائل معينة تساعده في الوصول إلى الهدف الرئيسي المتمثل في إعداد تقرير نهائي يتضمن رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية والوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة. هي فرضية صحيحة، حيث مهمة التدقيق تستند على وسائل وتقنيات تسمح بجمع أدلة الإثبات الكافية لتدعيم حكمها على حالة المؤسسة، وتتمثل أهم هذه الوسائل في الوسائل الفنية كالجرد بالإضافة إلى وسيلة النظام الآلي حيث أصبحت المعالجة والتسجيل للعمليات الحسابية في ظل النظام الآلي مما أوجب على المدقق اعتماده على النظام الآلي للقيام بالمهمة، وبالتالي ظهر التدقيق الحاسوبي.

فمن خلال بحثنا حاولنا التعرف على التدقيق المحاسبي ومسار تنفيذه لمهمته كما تطرقنا لمفهوم المحاسبة الإبداعية ومجالات استخدامها إضافة إلى دور التدقيق المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك لدوره الفعال في الفحص والتنقيب عن كافة الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية التي يقوم بها بقوة القانون. وتوصلنا من خلال ذلك إلى النتائج التالية:

- ✓ المحاسبة الإبداعية هي مجموعة الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في المؤسسة.
- ✓ تعتبر عملية مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة والمعقدة.
- ✓ تعتبر يقظة وكفاءة المدققين والمراقبين في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية هي الوسيلة الأهم والأقوى لمكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- ✓ الأبعاد الأخلاقية للمحاسبة الإبداعية تتنافى مع قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة.
- ✓ المحاسبة الإبداعية في الغالب الأعم هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرص للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية عما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضله معدي هذه البيانات.
- ✓ يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة أساسية تهدف إلى حماية ممتلكاتها من السرقة والتلاعبات ومن الأخطاء المحتملة.
- ✓ إن التدقيق المحاسبي في المؤسسة ضروري، ويجب على المؤسسة تطبيقه حسب المبادئ المتعارف عليها يساعد التدقيق المحاسبي المؤسسة على مواجهة الأخطار، وذلك عن طريق القيام بدراسات و تحاليل تكشف الأخطاء ومحاولات الغش والتدليس وكافة التصرفات الممنوعة.

الاقتراحات:

- إيلاء إجراءات المحاسبة الإبداعية ما تستحقه من الاهتمام والدراسة، وذلك بغية المحافظة على سلامة المعلومات والبيانات المالية للمؤسسات والواردة في قوائمها المالية وحفظ أموالها.
- إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الحازمة التي تساعد على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية وفرض العقوبات الشديدة على معدي القوائم المالية الذين يقومون بممارسات المحاسبة الإبداعية بكل أشكالها ومهما اختلفت نسبيها.
- العمل على تفعيل لجان التدقيق لما لها من دور في الحد من التلاعب وممارسات المحاسبة الإبداعية.

أفاق البحث:

من خلال هذا البحث اتضح أن الإحاطة الكلية بجوانب الموضوع تتطلب دراسات أخرى مكملية ومن المقترح:

- مدى مسؤولية مراجعي الحسابات عن ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات.
- الآثار المترتبة على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.



# قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ- المؤلفات:

- 1- أحمد حلبي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 2- اشتيوى إدريس عبد السلام، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
- 3- الدهراوي كمال الدين مصطفى، مدخل معاصر في نظم معلومات المحاسبية، دار الجامعة، إسكندرية، 2005.
- 4- جربوع، يوسف محمود، أساليب محاسبة الإبداعية نشرة الالكترونية للمجمع العربي للمحاسبين القانونيين العدد 119، 2002.
- 5- خالد راغب الخطيب وآخرون، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 6- خليل محمود الرفاعي، خالد راغب الخطيب، علم التدقيق الحسابات النظري والعملي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009.
- 7- زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنخر، الأردن، 2009.
- 8- زكريا محمد الصادق إسماعيل، مراجع الحسابات، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1982.
- 9- طواهر التوهامي ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، دايون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 10- عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- 11- عبد الفتاح الصحن وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

- 12- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 13- مجيد حاسم الشرع، المراجعة المسؤولة الاجتماعية في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 14- محمود السيد الناغي، المعايير الدولية للمراجعة: تحليل وإطار للتطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، 2000.
- 15- محمد الفيومي وآخرون، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- 16- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق المحاسبي من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 17- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

ب- أطروحات:

- 1- شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012.
- 2- محمود، محمد أحمد حنفي، دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية مع دراسة التطبيقية، أطروحة دكتوراه كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2010.
- 3- عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2007.
- 4- لندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية الأعمال قسم المحاسبة، 2009.

ج- مذكرات:

- 1- محمد أمين مازون، التدقيق من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.
- 2- ميلود فاطمة، التدقيق المحاسبي والمالي في المؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2012.

ج- المقالات:

- 1- حسن فليح، وفارس جميل، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع، 2011.
- 2- السيد عبد الرحمن عباس بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الرياض، العدد 12، 2002.
- 3- القطيش، حسن فليح مفلح و الصوفي، فارس جميل حسين، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27 ، 2011 .
- 4- صيام وليد زكريا، مدى إدراك محلي الائتمان لمخاطر إجراءات المناسبة لكشف عنها في بنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 5، العدد 2، 2009.
- 5- طارق المبيضين، أسامة عبد المنعم، دور المحاسبة الإبداعية في نشؤ الأزمة المالية العالمية وفقدان الوثوقية في البيانات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، 2010.
- 6- مسعود صديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، كلية الحق وق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2000.
- 7- دهمش نعيم و أبوزر، أخلاقيات المحاسبة الإبداعية مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 26 ، العدد الثاني، 2010.

د- القوانين:

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، الصادرة 11 جويلية 2010.

هـ- البحوث:

- 1- منير الشميمري، فاطمة العريفان، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، بحث مقدم في مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، أكتوبر 2008.

**A- Ouvrage :**

- 1- Amat, o, Blak. J, and , Dourds, J, the et riccs of creative Accounting journal of economic literature clasification central lancashire university, England (1999).
- 2- Belkaoui Ahmed « Accontingtheory », 5th ed australia : thomson learning, Inc, 2004.
- 3- J. E. Combes et M. C Labrousse Publi , Audit Financier et Contrôle de Gestion, Union éditions, 1997.
- 4- Lionel collins, Gérard valin, Audit et contrôle interne: Aspects financiers, opérationnelles et stratégiques, Edition Dalloz, paris,2008.
- 5- Mokhtar Belaiboud, Pratique de l Audit: Apports de l entreprise, Guide synthétique, organisation de la fonction, Presentation des normes IAS/ IFRS, Berti Editions, Alger, 2005.
- 6- Mulford, C.W. and Cosmiskey, E.E., The financial numbers games detecting creativ accounting practices, New York, Wiley, 2002.

**B- site:**

- 1- <https://www.gumtree.com>.
- 2- <http://ideas.repec.org/p/upf/upfgen/349.html>.
- 3- <http://journals.ju.edu.jo/jjba/articl>.
- 4- <http://www.damascusuniversity.edu.sy./mag/law/image/stories>.
- 5- <http://fr.scribd.com>.
- 6- [www.eulc.edu.eg](http://www.eulc.edu.eg).
- 7- [www.axasociety.org](http://www.axasociety.org).
- 8- <http://lib.neelain.edu.sd>.
- 9- [www.kau.edu](http://www.kau.edu).

## ملخص

تعتبر مهنة التدقيق المحاسبي من المهن العريقة في المجتمع حيث تحكمها مبادئ أخلاقية، كما تتطلب ممارستها شروطا تتعلق بالمعرفة التي يجب أن يتحصل عليها الراغب في ممارسة هذه المهنة وتقع عليه مسؤوليات، والهدف الرئيسي من عملية التدقيق هو إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة وسلامة القوائم المالية التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة.

ولتحقيق هذا الهدف يتطلب من المدقق تنفيذ عملية التدقيق في مراحل متتابعة حيث يقوم بجمع أدلة الإثبات التي تدعم رأيه.

حيث أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز و اهتمام من قبل مدققي الحسابات بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة ( إنرون Enron ) وغيرها من الشركات الرائدة، ومن خلال هذا البحث الذي بعنوان " دور التدقيق المحاسبي في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية" قمنا بتسليط الضوء على مفهوم المحاسبة الإبداعية من عدة جوانب مع التركيز على دور مدقق الحسابات في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها لإثبات صحة القوائم المالية.

## Résumé

La profession de l'audit figure parmi les prestigieuses professions. Elle exige la connaissance et la maitrise. Les commissaires aux comptes donnent plus d'importance à leur taches surtout après les événements l'effondrement de la société "ENRON" ets d'autres entreprises la leader nous travers intitulée rôle " le rôle de la audit comptable dans la réduction de l'impact de la comptabilité créative.

L'objectif principal de l'audit est exprimer une opinion motivée sur la régularité et sincérité des états financiers afin de fournir la situation financière de l'entreprise, et Pour atteindre l'objectif l'auditeur doit faire la mission d'audit avec des étapes séquentielles et collecte des preuves pour appuyer son opinion.